البارومیتر العربي
ARAB BAROMETER

البارومیتر العربي - الدورة السابعة

الأردن: تقرير استطلاعات الرأي العام

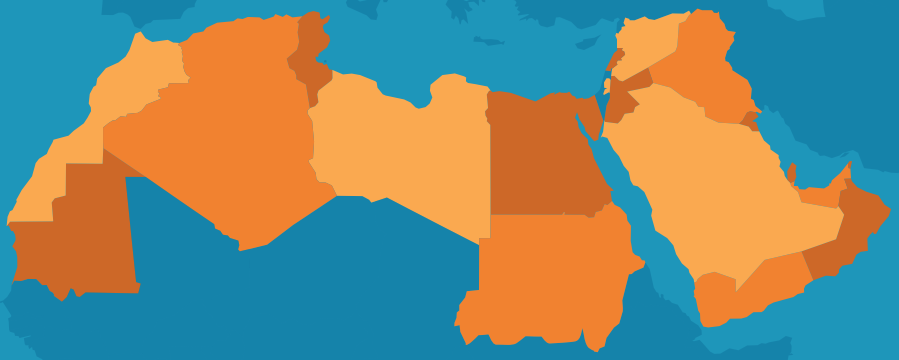

أغسطس 2022

الملخص التنفيذي

لطالما نُظر إلى الأردن - مقارنة بدول المنطقة الأخرى - بصفته واحة من الاستقرار. ومع ذلك، دأب المحللون على التنبؤ بأن الاضطرابات قادمة إلى المملكة بسبب جملة من التحديات الصعبة على مدار العقود الثلاثة الماضية. على ذلك، لم تستجد مثل هذه الأحداث المنتظرة. يستمر النظام كما هو لم يتغير كثيراً، حتى وإن أدت الأحداث الإقليمية مثل الانتفاضات العربية لعام 2011 إلى زلزلة النظم الأخرى في المنطقة.

لكن تحت السطح الهادئ، يظهر من تغيرات توجهات الرأي العام وجود نقاط وعرة على الطريق. فالآراء حول الحكومة والفاعلين السياسيين الرئيسيين قد تحولت كثيراً إلى التقييم السلبي على مدار العقد الماضي. على سبيل المثال، فإن الثقة في الحكومة حالياً أقل قياساً إلى وقت الانتفاضات العربية، بواقع 41 نقطة مئوية. كما تراجعت أيضاً الثقة في المؤسسات السياسية الأخرى، مثل البرلمان. اليوم، تعد القوات المسلحة هي المؤسسة الكبرى الوحيدة التي تتمتع بمستويات عالية من الثقة.

الدافع الرئيسي وراء فقدان الثقة في الحكومة هو عدم قدرتها على حل مشاكل الأردن الاقتصادية. لدى السؤال عن المشكلة الأكبر والأخطر التي تواجه البلاد، يقول ثلثا الأردنيين تقريباً إنها الاقتصاد. وفي دول المنطقة الأخرى، يقول بالمثل أقل من النصف. وبالتواكب مع هذا، فإن تقدير المواطنين وتصنيفهم للحالة الاقتصادية قد تراجع كثيراً على مدار السنوات الـ 15 الأخيرة، إذ ترى نسبة أقل بواقع 40 نقطة مئوية الآن - مقارنة بمثيلتها في 2006 - أن الوضع الاقتصادي جيد.

من المهم أيضاً التشديد على أن الأمل في المستقبل آخذ في التراجع في أوساط المواطنين. يتوقع ربع الأردنيين فقط أن يتحسن الاقتصاد خلال السنوات المقبلة، وهذه النسبة تراجعت بنحو 20 نقطة مئوية منذ 2012.

وفي الوقت نفسه، فإن التصورات حول انتشار اللامساواة آخذة في التزايد، مع قول أكثر من 9 من كل 10 أشخاص أن الهوة بين الأغنياء والفقراء تمثل مشكلة في المملكة، وهي النسبة الأعلى في المنطقة فيما يخص هذه المسألة. فضلاً عن هذا، يرى أكثر من 80 بالمئة من المواطنين أن الفجوة قد اتسعت على مدار السنة المنقضية، وهي بدورها أعلى نسبة فيما يخص هذا السؤال عبر المنطقة.

يتضح مدى عمق القلق حول الاقتصاد واللامساواة من حقيقة أن تصنيف المواطنين للعديد من الخدمات الحكومية إيجابي بدرجة كبيرة. يعرب أكثر من نصف الأردنيين عن الرضا عن نظام الرعاية الصحية. في جميع الدول الأخرى المشمولة بالاستطاع، يعبر أقل من النصف عن هذا الرأي. كما أن تصنيف المواطنين في الأردن لمنظومة التعليم هو ثاني أعلى تصنيف في المنطقة، ما يوحي بوجود مستوى رضا مرتفع نسبياً عن الخدمات الحكومية، مقارنة بدول الجوار.

لكن التحديات الأخرى تُضعف من الثقة في الحكومة. إذ يقول 9 من كل 10 أشخاص تقريباً إن الفساد منتشر بدرجة كبيرة أو متوسطة، في حين تراجع الاعتقاد بقيام الحكومة بالتصدي لهذه المشكلة بواقع 25 نقطة مئوية عبر السنوات العشر الماضية. كما أن أقل من شخص من بين كل 5 أشخاص يرى أن الحكومة سريعة الاستجابة لمطالب الناس، وهي ثاني أقل نسبة في أية دولة شملها الاستطلاع.

ولدى السؤال عن الحلول المتصورة للتحديات الاقتصادية، يتبين أن الأردنيين يرغبون في أن تخلق الحكومة فرص العمل وترفع الأجور وتحد من التضخم. وثمة قلق واضح حول ارتفاع تكاليف المعيشة، إذ يقول نصف المواطنين تقريباً بضرورة أن تُعطي الحكومة أولوية للإنفاق على المساعدات والدعم، وهي ثاني أعلى نسبة في المنطقة رصدها الاستطلاع.

ورغم هذه الإحباطات المرصودة، لا يزال الأردنيون متشككين ومترددين في مسألة التغيير. يقول 70 بالمئة إن أية إصلاحات تطرأ يجب أن تكون تدريجية، وهذه أعلى نسبة ترى بتدريجية التغيير عبر المنطقة.

وفي الوقت نفسه، فإن التصورات حول النساء في الأردن تميل أكثر وأكثر نحو المساواة. الأردنيون أكثر إقبالاً على الرأي القائل بضرورة المساواة للمرأة في التعليم قياساً إلى ما كان الوضع عليه قبل 15 عاماً. وهم أيضاً أكثر إقبالاً على الاعتقاد بأن النساء قادرات على شغل المناصب السياسية القيادية بنفس كفاءة الرجال، رغم أن الأغلبية ما زالت تقول إن الرجال أفضل في هذه الأدوار. وفي نطاق الأسرة، يقول أكثر من النصف بضرورة أن يكون للرجال القرار النهائي، وهذه النسبة لم تتغير منذ 2016.

كما أن الأردنيين يقبلون أكثر من المواطنين في أية دولة أخرى بالمنطقة على الرأي القائل بضرورة أن تفعل الحكومة المزيد من أجل التصدي للتغير المناخي. لعل هذا سببه أنها مشكلة بعيدة عن أفق الحياة اليومية، بينما أكبر بواعث قلق الأردنيين فيما يخص البيئة تتعلق بقضايا من الحياة اليومية، مثل إمدادات المياه.

وعلى المستوى الدولي، يعتبر الأردنيون منقسمين بشكل متوازن فيما يخص شعبية الولايات المتحدة الأمريكية والصين في نظرهم، إذ يحبذ النصف تقريباً أحد الطرفين. لكن يبدو أن الآراء حول الصين آخذة في التحول للجانب السلبي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. لدى السؤال عما إذا كان من المفضل تحسين العلاقات الاقتصادية مع هذه الدولة وتلك، تبين أنه منذ عام 2018 تراجعت رغبة المواطنين في تحسين العلاقات الاقتصادية مع الصين بمقدار ضِعف تراجع هذه الرغبة فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعد تركيا هي الدولة المفضلة للمواطنين من بين القوى الإقليمية، تليها السعودية، حيث يعبر أكثر من النصف عن رأي إيجابي حول الأخيرة. والآراء حول روسيا وإيران سلبية أكثر بكثير. كما أن دعم التطبيع مع إسرائيل متدني النسب للغاية، إذ لا يزيد عن 5 بالمئة، وهي النسبة الأقل حول هذه القضية في المنطقة.

كانت هذه بعض النتائج الأساسية لاستطلاع الرأي الممثل لمستوى الدولة الذي تم تنفيذه في الأردن وجهاً لوجه مع المبحوثين. ضم الاستطلاع 2399 مقابلة مع مواطنات ومواطنين تم اختيارهم عشوائياً من مختلف المحافظات، وقد أجري الاستطلاع بين 13 فبراير/شباط و4 أبريل/نيسان 2022 باستخدام طريقة العينة متعددة المراحل المجمّعة. هامش الخطأ في الإبلاغ بالنتائج هو نقطتان مئويتان. الاستطلاعات المذكورة هي جزء من الدورة السابعة للباروميتر العربي، وهو أكبر استطلاع متوفر علناً لآراء المواطنين عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بعد انتشار جائحة كورونا. تتوفر معلومات إضافية عن الاستطلاع على: www.arabbarometer.org.

جائحة كورونا

تركت جائحة كورونا آثارها العميقة على مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في ربيع 2020 اتخذ الأردن إجراءات صارمة اشتملت على إغلاق الحدود وتنفيذ حظر مشدد. حدّت هذه التدابير من انتشار كورونا في المملكة، لكن لم تؤد في نهاية المطاف إلا إلى إرجاء انتشار الجائحة. بحلول خريف 2020 تعرض الأردن لانتشار العدوى بمعدل من بين أعلى معدلات انتشار كورونا في العالم. بعد موجة العدوى الأولى، جاءت موجات أخرى في ربيع 2021 ومطلع 2022، وهي الموجات التي طبعت تجربة الأردنيين مع كورونا، لا سيما الموجة الأخيرة التي كانت قد هدأت قبل بداية الاستطلاع بقليل في 2022.

رغم هذه الخلفية، اتضح من نتائج الاستطلاع أن فيروس كورونا بعيد عن كونه ضمن أعلى أولويات الأردنيين. إذ يقول 18 بالمئة فقط إنه أهم تحدٍ يواجه البلاد، مقارنة بـ 63 بالمئة ممن يقولون إن الوضع الاقتصادي هو أكبر تحدٍ.

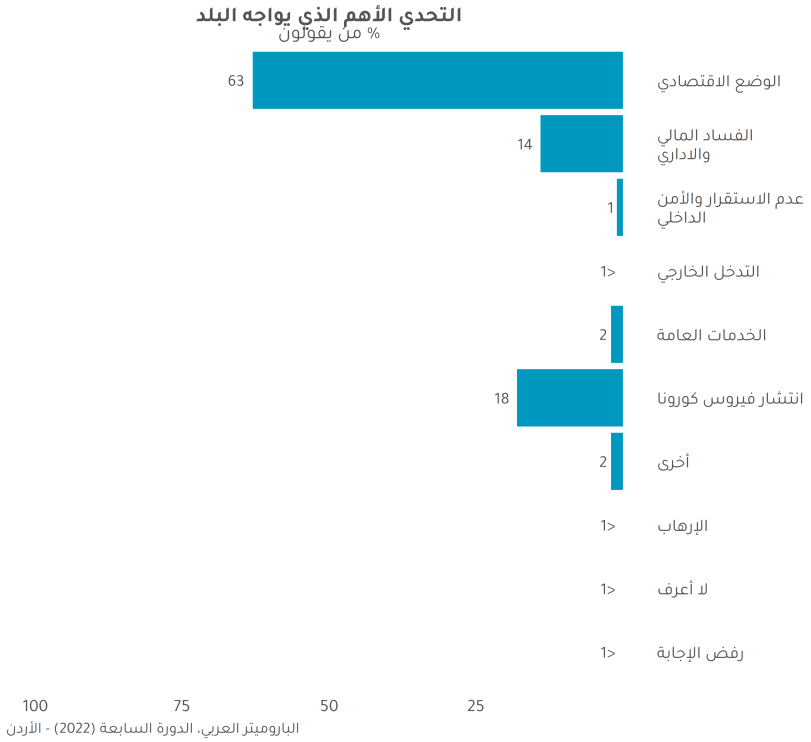

كما أنه لدى السؤال مباشرة عن فيروس كورونا، يقول 4 من كل 10 أشخاص فقط (39 بالمئة) إنهم قلقون كثيراً أو إلى حد ما من استمرار انتشار العدوى، وهي تقريباً نفس نسبة من يقولون إنهم غير مهتمين إطلاقاً (41 بالمئة). بالمقارنة، فإن مستوى القلق حول انتشار كورونا أقل بكثير من أية دولة أخرى مشمولة باستطلاع الباروميتر العربي - الدورة السابعة. في الدول الأخرى، يقول النصف على الأقل إنهم قلقون من استمرار انتشار الفيروس.

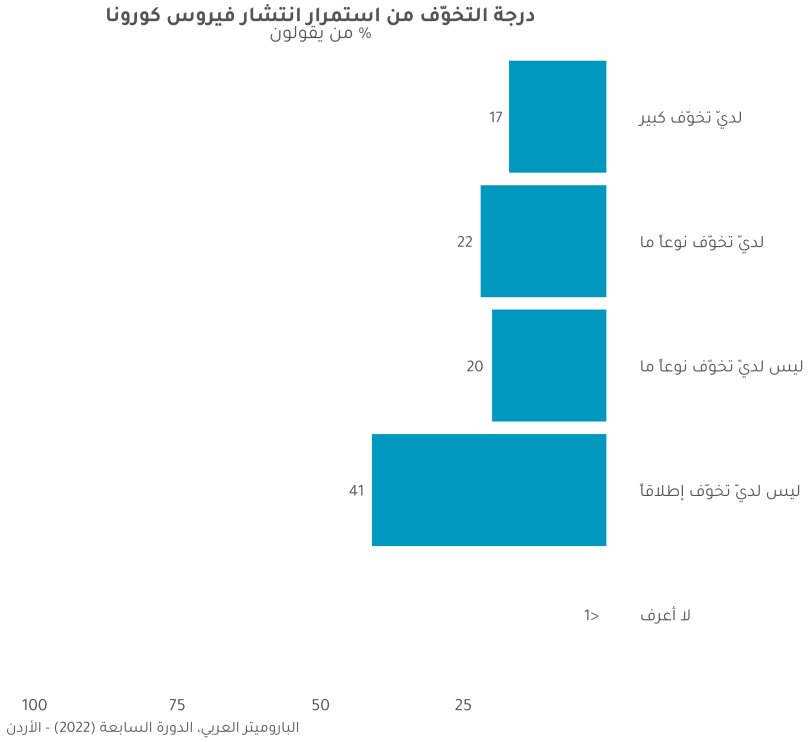

ومن بين من لا يكترثون بكورونا، فالسبب الأكثر شيوعاً لهذا هو الاعتقاد بأن ذلك التهديد مبالغ فيه (34 بالمئة)، ثم 23 بالمئة يشيرون إلى وجود اللقاحات، ويعرب 9 بالمئة عن الثقة في قدرة نظام الرعاية الصحية على التعامل مع هذا التحدي، بينما يؤمن 8 بالمئة بأن المواطنين يتبعون التوصيات الضرورية لوقف انتشار الفيروس.

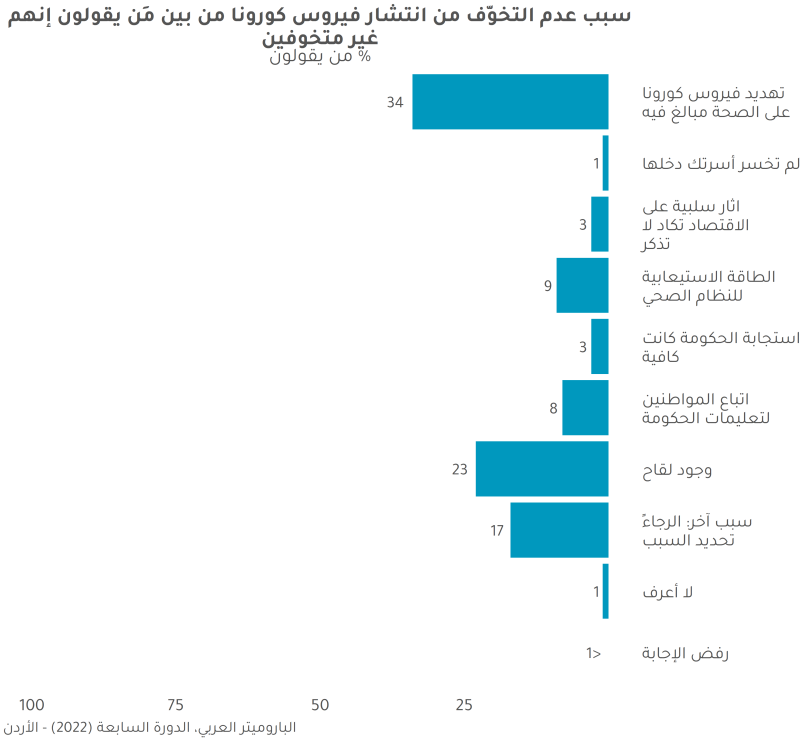

وكما هو الوضع في دول العالم الأخرى، تسببت الجائحة في تحديات كبيرة في الأردن. لدى السؤال عن أكبر التحديات التي أدت إليها الجائحة، تقول نسبة كبيرة (30 بالمئة) إنه خسارة مصادر الدخل. ويأتي التضخم في المرتبة الثانية (ثاني أكبر تحدٍ بواقع 23 بالمئة) ثم اضطراب التعليم (18 بالمئة) واضطراب الحياة الاجتماعية (14 بالمئة). يُلاحظ أن الأردن في مقدمة الدول المشمولة باستطلاع الباروميتر العربي التي تقول نسب كبيرة من المواطنين فيها إن خسارة مصادر الدخل هو أكبر تحدٍ أدت إليه جائحة كورونا. جزئياً، فإن تحدي خسارة الدخل قد يكون متصلاً بأن الغالبية العظمى (88 بالمئة) من الأردنيين يقولون إنهم لم يحصلوا على مساعدات أثناء انتشار الجائحة.

ورغم هذه التحديات ومحدودية أعداد من حصلوا على مساعدات، فإن الأغلبية تصنف أداء الحكومة في التعامل مع كورونا بشكل إيجابي (55 بالمئة). على ذلك، فقد عرّضت الجائحة المنظومة الصحية لضغوط كبيرة أثناء سعي الأخيرة للتعامل مع تحديات كورونا. ينقسم الأردنيون في الرأي حول أكبر تحدٍ واجه الرعاية الصحية، لكن الردود الأكثر شيوعاً كانت قلة المشتغلين بالرعاية الصحية (21 بالمئة) وعدم كفاية المستشفيات (18 بالمئة) وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية (17 بالمئة) وعدم توفر الإمدادات الطبية (15 بالمئة). وفي الوقت نفسه، يرى 10 بالمئة إن جميع هذه المشاكل تخص النظام في المجمل.

التعليم

لقد تعرض النظام التعليمي في الأردن - كما كان الحال في مختلف دول العالم - إلى ضغوط متزايدة بسبب جائحة كورونا.

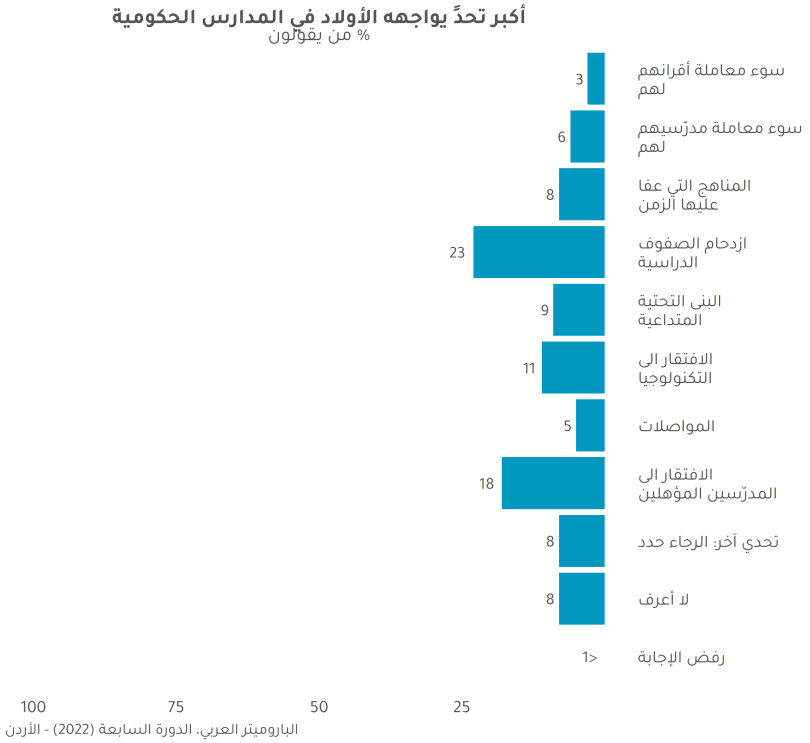

لدى السؤال عن أكبر مشكلة في منظومة المدارس، تبين انقسام الأردنيين في الرأي. يقول الربع تقريباً إنها مشكلة ازدحام الفصول الدراسية، بينما يرى 18 بالمئة إنها مشكلة عدم كفاية المعلمين والعاملين المؤهلين. في الوقت نفسه، يقول 1 من كل 10 تقريباً إنها مشكلة عدم توفر التكنولوجيا الحديثة في التعليم (11 بالمئة) وتداعي البنية التحتية (9 بالمئة) وقِدم المقررات الدراسية (8 بالمئة).

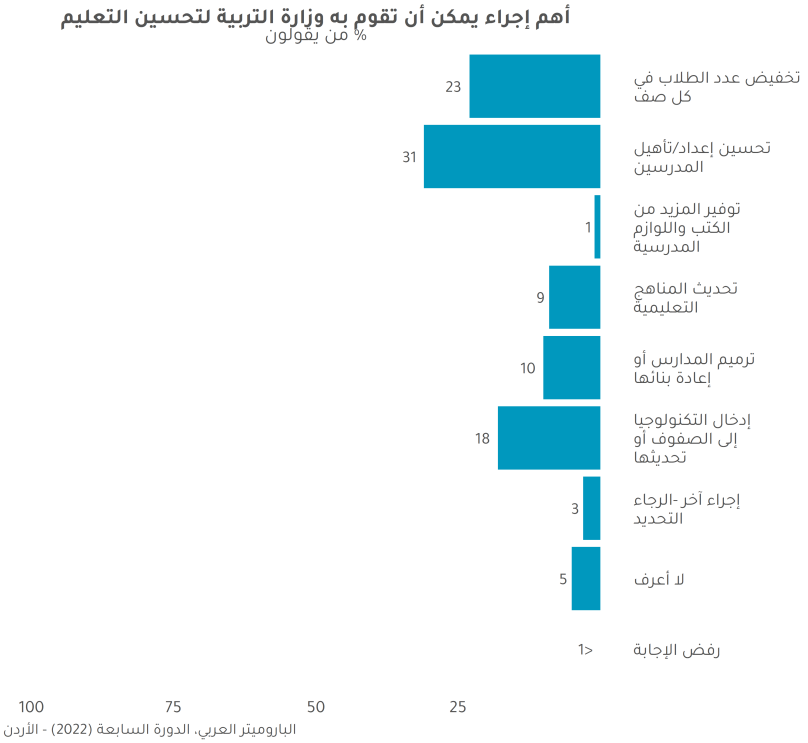

ولدى السؤال عن الخطوة الأهم التي يجب أن تتخذها الحكومة لتحسين مدارس المملكة، يتفق الأردنيون حول خطوات أساسية قليلة. الخطوة الأكثر اتفاقاً عليها هي تدريب المعلمين بشكل أفضل (31 بالمئة) ثم تقليل أعداد الطلاب في قاعات الدراسة (23 بالمئة) ثم تحسين جودة التكنولوجيا المتوفرة بالمدارس (18 بالمئة)، وإعادة بناء المدارس القديمة أو المتداعية (10 بالمئة). الأردنيون الأصغر سناً (18 - 29 عاماً) هم الأكثر إقبالاً على القول بأهمية خطوة تحديث التكنولوجيا (7+ نقاط مئوية) وهم أقل إقبالاً على اختيار خطوة تحسين تدريب المعلمين (9- نقاط مئوية) مقارنة بمن يبلغون من العمر 30 عاماً فأكبر.

الاقتصاد

يقيّم عدد قليل من الأردنيين الوضع الاقتصادي تقييما إيجابياً باعتباره جيدا أو جيدا جداً (15 بالمئة). هذه النسبة تبلغ 8 نقاط أقل من مثيلتها في 2018 وهي أقل بواقع 55 نقطة مئوية مقارنة بالتصنيف الإيجابي للاقتصاد في عام 2006، أثناء أولى دورات الباروميتر العربي في الأردن. يُلاحظ ميل الأردنيين من مختلف المشارب والخلفيات - من الأصغر والأكبر سناً والأعلى والأدنى من حيث مستوى التعليم ومن يعيشون في مختلف مناطق البلاد - إلى تصنيف الاقتصاد بالنسب متماثلة، ما يُظهر أن القلق حول الاقتصاد يمتد لأغلب مواطني المملكة.

الوضع الاقتصادي العام في بلدك حاليا
% من يقولون جيد جداً أو جيد

الباروميتر العربي، الأردن

نظراً للتراجع طويل الأجل في المدركات الاقتصادية للمواطنين في الأردن، فربما من غير الغريب أن يبلغ التفاؤل الاقتصادي معدلات متدنية. يتوقع الربع فقط (24 بالمئة) أن يتحسن الوضع الاقتصادي خلال السنوات المقبلة، وهي نسبة أقل قياساً إلى السنوات السابقة. على سبيل المثال، قبل عشر سنوات، رأى 42 بالمئة من المواطنين إن الوضع الاقتصادي يبعث على الأمل، وأنه سيتحسن في المستقبل القريب.

الوضع الاقتصادي في بلدك خلال السنوات القليلة القادمة
% ممن يقولون أفضل بكثير أو بقليل

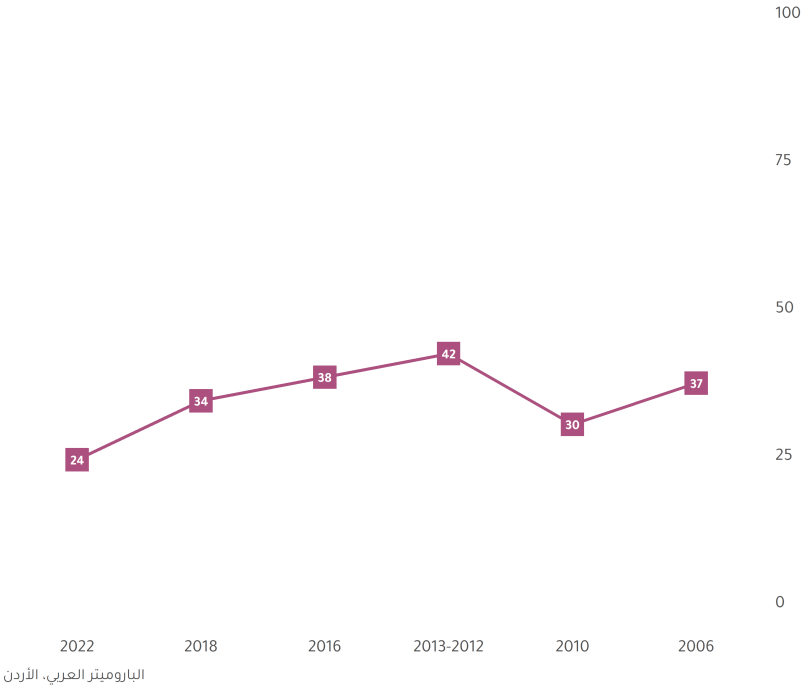

الباروميتر العربي، الأردن

تعد اللامساواة الاقتصادية تحديا كبيرا يواجه الأردن. يقول ثلاثة أرباع المواطنين (76 بالمئة) إن هذه تعد مشكلة كبيرة، في حين يقول 16 بالمئة إنها مشكلة بدرجة متوسطة. هناك أيضاً تصورات واضحة حول تنامي الفجوة في الثروة، إذ يرى 83 بالمئة أن هذه الفجوة قد زادت خلال العام الماضي، مقارنة بـ 13 بالمئة يرون أن الوضع لم يتغير، و4 بالمئة يقولون إن الفجوة ضاقت.

تغيّر الهوة بين الأغنياء والفقراء
% من يقولون إن الهوة مقارنة بالوضع قبل عام قد

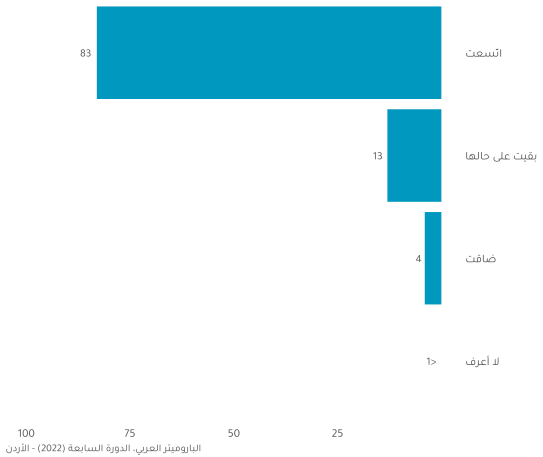

الباروميتر العربي، الدورة السابعة (2022) - الأردن

الهوة بين الأغنياء والفقراء
% من يقولون إنها مشكلة

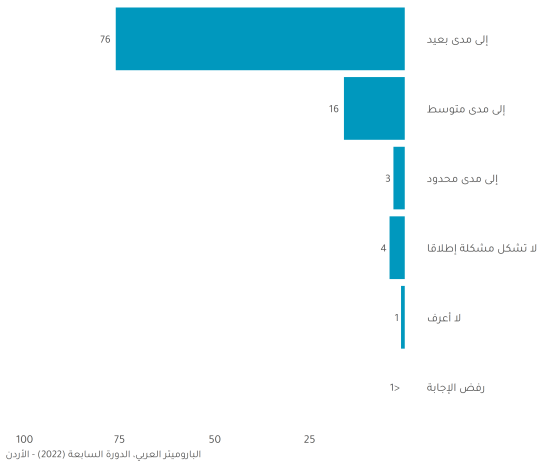

الباروميتر العربي، الدورة السابعة (2022) - الأردن

ولدى السؤال عن مصدر اللامساواة الاقتصادية الاجتماعية الأساسي، يرى الثلثان (66 بالمئة) إنها بسبب أن بعض الناس يعملون بجد أكثر من غيرهم. بالمقارنة، ينسب 60 بالمئة الفجوة في الثروة إلى حقيقة أن بعض الناس يولدون في عائلات ثرية، بينما يشير 72 بالمئة من المواطنين إلى أن السبب هو عدم كفاح الحكومة لحماية مصالح الفقراء. رغم أن الأردنيين يعتبرون أن جميع هذه الأسباب الثلاثة تسهم في فجوة الثروة، فهم يربطون مشكلة التفاوت الاقتصادي بإخفاق السياسات الحكومية أكثر من ربطها بمجهودات الفرد وعمله أو بالعوامل الهيكلية.

العوامل المسهمة في حالة عدم الإنصاف الاقتصادي: لا يوجد في الحكومة من يكافح من أجل حماية مصالح الفقراء

% من يقولون إن هذا العامل يُسهم

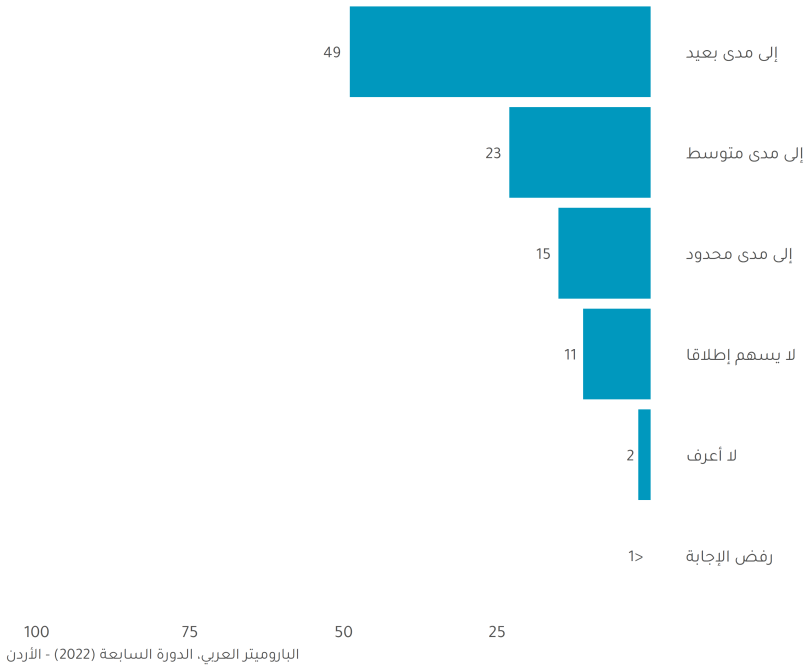

الباروميتر العربي، الدورة السابعة (2022) - الأردن

ربما يرجع التصور القائم بارتفاع مستويات اللامساواة - على الأقل جزئياً - إلى التحديات التي يتعرض لها الكثير من المواطنين لتغطية الاحتياجات الأساسية. يقول النصف تقريباً (48 بالمئة) من المواطنين إن غالباً (22 بالمئة) أو أحياناً (26 بالمئة) ما ينفد طعامهم قبل أن يتمكنوا من شراء المزيد.

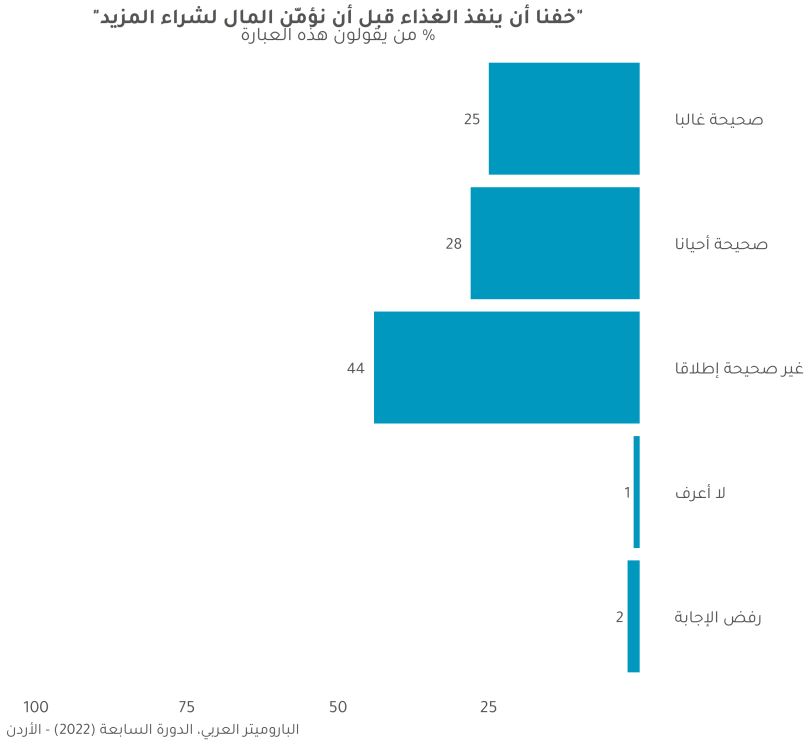

ولدى السؤال عما يجب أن تفعله الحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية، كانت أكثر الإجابات شيوعاً هي خلق فرص عمل (39 بالمئة) ورفع الأجور (22 بالمئة) ثم الحد من ارتفاع تكاليف المعيشة (20 بالمئة). يُلاحظ أن الشباب (18-29 عاماً) يقبلون بواقع 6 نقاط مئوية أكثر من الفئات الأكبر سناً على القول بضرورة تركيز الحكومة على خلق فرص العمل، وهو ما يتصل على ما يبدو بارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب بصورة غير متناسبة في الأردن.

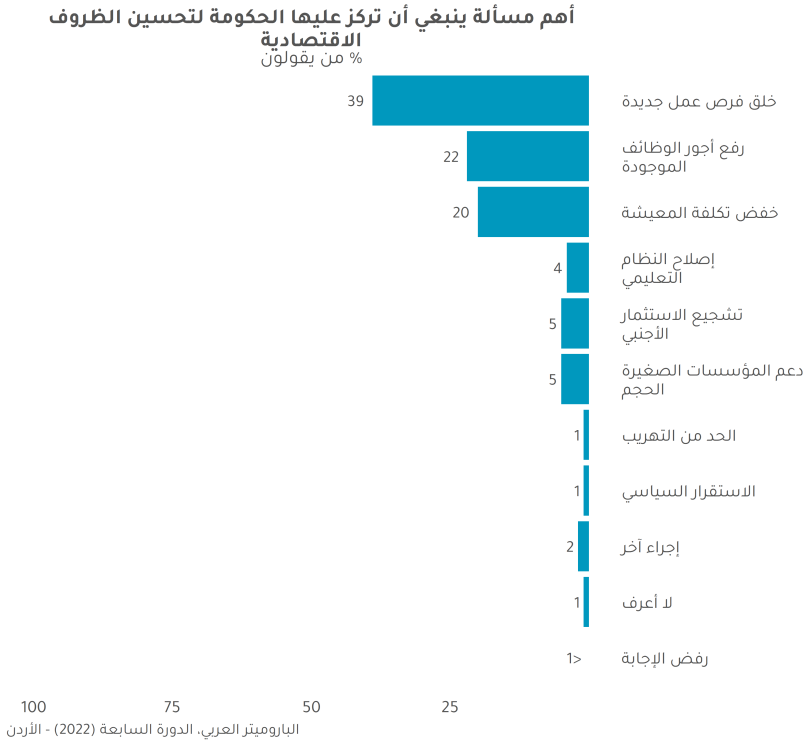

الثقة بالفاعلين السياسيين

يكشف استطلاع الباروميتر العربي 2022 في الأردن عن استمرار تدهور الثقة في الحكومة والكثير من الفعاليات السياسية. في الوقت الحالي، يقول 3 من كل 10 أشخاص (31 بالمئة) إنهم يثقون بالحكومة، وهو ما يمثل تراجعا بواقع 41 نقطة مئوية منذ عام 2010. النساء أكثر ثقة بالحكومة من الرجال إلى حد ما (7+ نقاط) لكن بخلاف هذا فالتوجه المذكور قائم فيما يخص الثقة بالحكومة، بغض النظر عن السن أو النوع أو مستوى التعليم أو الدخل.

الثقة بالحكومة
% من يقولون أثق بها أو أثق بها إلى درجة كبيرة

الباروميتر العربي، الأردن

الثقة في البرلمان أقل، حيث يقول 16 بالمئة فحسب إنهم يثقون كثيراً أو بدرجة كبيرة في هذه المؤسسة. هذا المستوى لم يتغير منذ 2018 (2+ نقطة)، لكنه يمثل تراجعاً كبيراً مقارنة بمستوى الثقة بالبرلمان في 2006 عندما أجرى الباروميتر العربي الاستطلاع لأول مرة في الأردن. في ذلك الوقت، كان لدى أكثر من النصف (55 بالمئة) ثقة في البرلمان، ما يعني أن مستوى الثقة تراجع بواقع 39 نقطة مئوية خلال فترة العقد ونصف العقد التالية.

الثقة بالبرلمان
% من يقولون أثق به أو أثق به إلى درجة كبيرة

الباروميتر العربي، الأردن

يقول أقل من نصف الأردنيين إنهم يثقون في المجتمع المدني. يبدي 43 بالمئة فقط ثقة كبيرة جداً أو كبيرة في منظمات المجتمع المدني، وهو ما يمثل انحداراً منذ 2010 عندما كان 6 من كل 10 أشخاص (59 بالمئة) يثقون بتلك المنظمات. على أنه من الممكن أن تتحسن هذه النسبة مرة أخرى في المستقبل، إذ أن الشباب في سن 18 إلى 29 عاماً يثقون بدرجة كبيرة جداً أو كبيرة في المجتمع المدني بواقع 7 نقاط مئوية أكثر من الشريحة العمرية 30 عاماً فأكبر.

الثقة بمنظّمات المجتمع المدنيّ
% من يقولون أثق بها أو أثق بها إلى درجة كبيرة

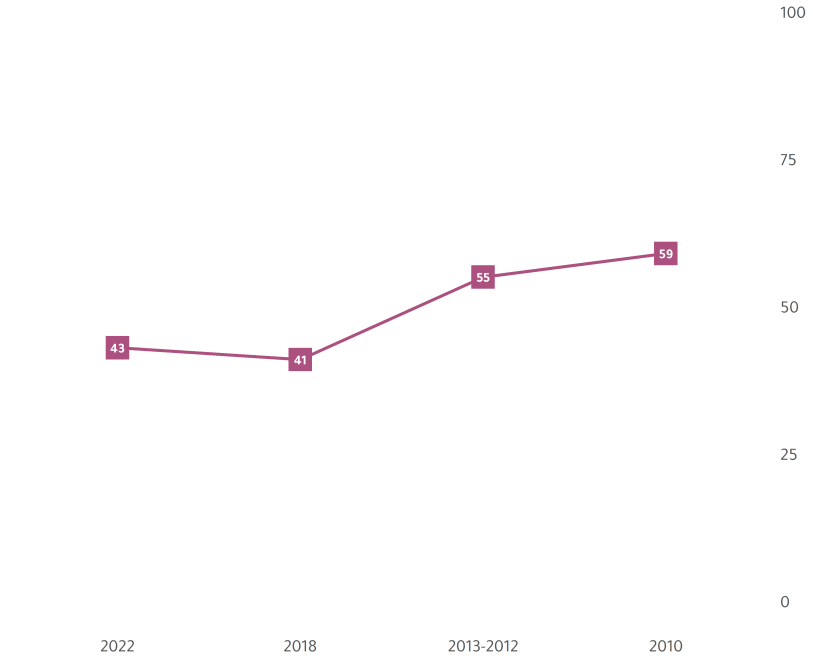

الباروميتر العربي، الأردن

ومعدلات الثقة في القيادات الدينية مماثلة، حيث تبلغ 44 بالمئة. لكن وكما هو الوضع بالنسبة للثقة في المجتمع المدني، فهذه النسبة تمثل تراجعاً منذ 2010، عندما كان 56 بالمئة من الأردنيين يثقون في القيادات الدينية.

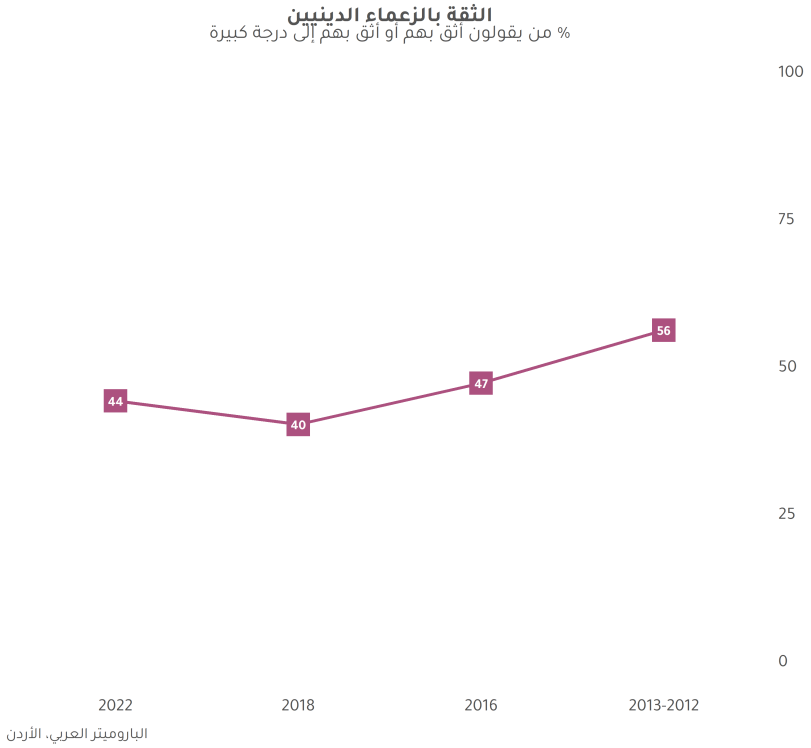

القوات المسلحة، وبفارق كبير عن أي أطراف سياسية أخرى، هي المؤسسة الأعلى نصيباً من الثقة في الأردن. يقول 93 بالمئة إنهم يثقون في القوات المسلحة، بما في ذلك 78 بالمئة يثقون بها بدرجة كبيرة جداً. هذا المستوى من الثقة لا يفوقه نظير في أية دولة أخرى غطتها استطلاعات الباروميتر العربي في الدورة السابعة، باستثناء تونس.

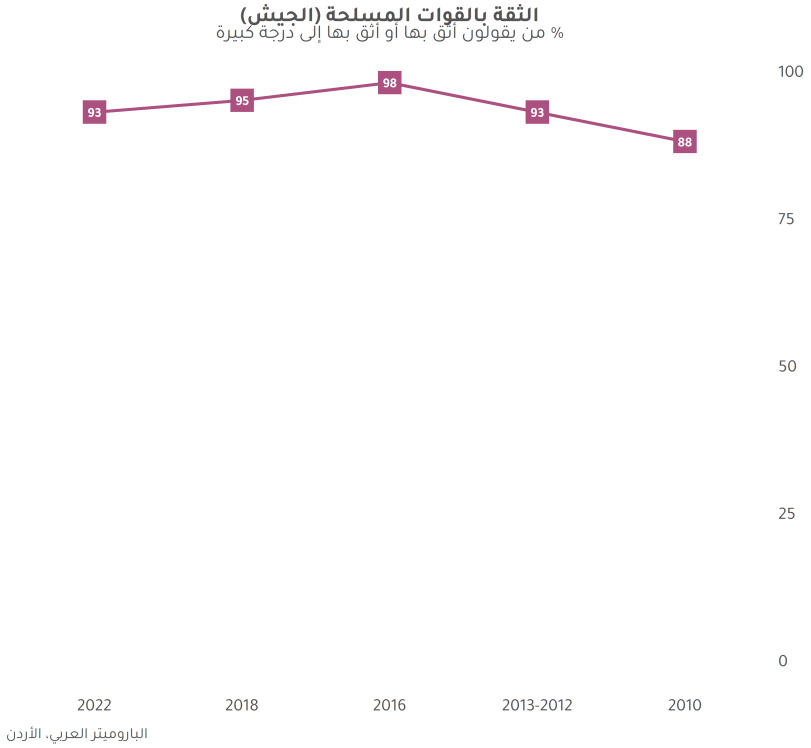

ثمة مؤسسة أخرى تتمتع بمستوى مرتفع من الثقة، هي القضاء؛ إذ يقول 6 من كل 10 أشخاص (61 بالمئة) إنهم يثقون بالمنظومة القضائية في الأردن، وهذه أعلى نسبة ثقة بالقضاء في أية دولة شملها استطلاع هذه الدورة من الباروميتر العربي. على ذلك، وكما هو الوضع بالنسبة للمؤسسات الأخرى بالأردن، فإن مستويات الثقة في القضاء قد تراجعت على مدار العقد الماضي. ففي 2010، قال 82 بالمئة إنهم يثقون في محاكم المملكة، ما يعني أن الثقة بالقضاء قد تراجعت 21 نقطة مئوية على مدار العقد الماضي.

الثقة بالنظام القضائي
% من يقولون أثق به أو أثق به إلى درجة كبيرة

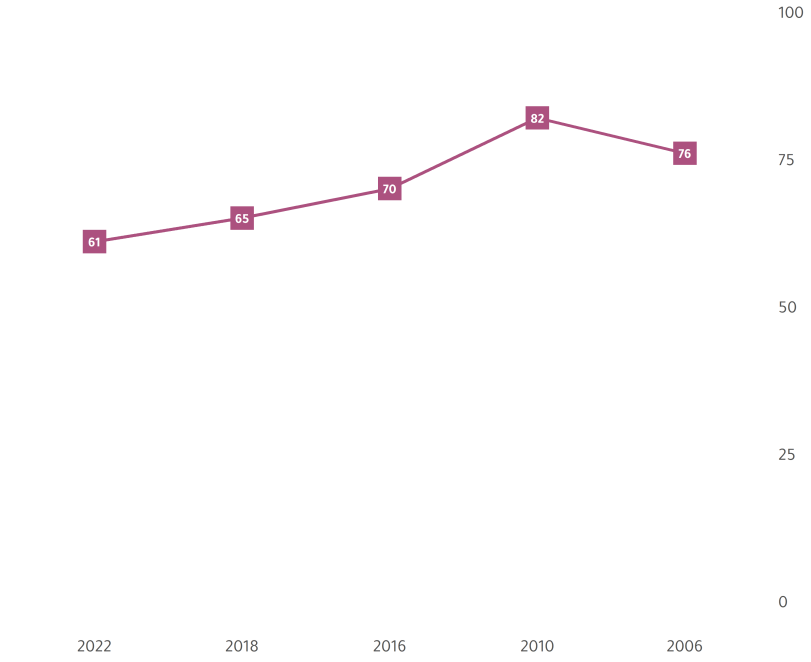

الباروميتر العربي، الأردن

الأداء الحكومي

يُعبّر أغلب الناس في الأردن عن عدم رضاهم إزاء الأداء الحكومي في المجمل. يقول 37 بالمئة فقط إنهم راضون إلى درجة كبيرة أو متوسطة عن أداء الحكومة ككُل. يُلاحظ أن النساء أكثر إقبالاً على إبداء الرضا عن الأداء الحكومي مقارنة بالرجال (9+ نقاط مئوية) كما يُقبل الحاصلون على التعليم الثانوي أو أقل على إبداء الرضا عن الأداء الحكومي بواقع 7 نقاط مئوية أكثر من الأعلى تعليماً.

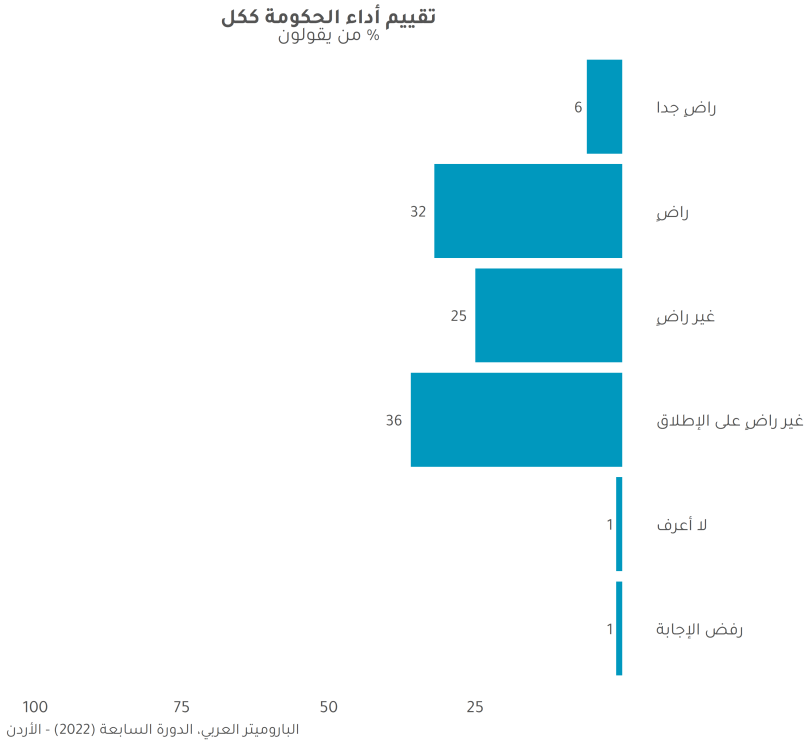

يُلاحظ أن هذا المستوى الإجمالي لتصنيف الأداء الحكومي يعد أقل إلى حد ما من التصنيف الخاص بأداء الحكومة بأغلب الملفات. على سبيل المثال، يصنّف 54 بالمئة من الناس القطاع الصحي تصنيفاً إيجابياً، وهي أعلى نسبة بأية دولة شملتها هذه الدورة من استطلاع الباروميتر العربي، باستثناء الكويت. على ذلك، فهذا المستوى أقل كثيراً من مثيله في 2016، عندما أعرب 8 من كل 10 أشخاص (79 بالمئة) عن الرضا عن أداء منظومة الرعاية الصحية. يُرجح أن هذا التراجع يرجع جزئياً إلى الضغوط التي تعرض لها قطاع الصحة بسبب جائحة كورونا، على مدار السنوات الأخيرة.

لم يكن مستوى الرضا عن منظومة التعليم (41 بالمئة) مرتفعاً بقدر منظومة الرعاية الصحية، لكن هذه النسبة تفوق بدورها تصنيف المواطنين للأداء الحكومي الإجمالي. لا تتباين التصنيفات بدرجة تُذكر بحسب السن أو مستوى التعليم، لكن الأكثر ثراءً يقبلون على إبداء الرضا عن مستوى قطاع التعليم بواقع 7 نقاط مئوية أكثر مقارنة بغير القادرين على تغطية نفقاتهم الأساسية، بينما النساء أكثر رضا من الرجال عن مستوى قطاع التعليم بعشر نقاط مئوية.

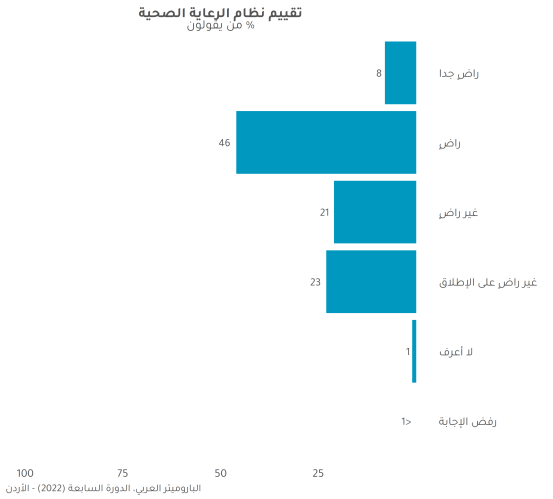

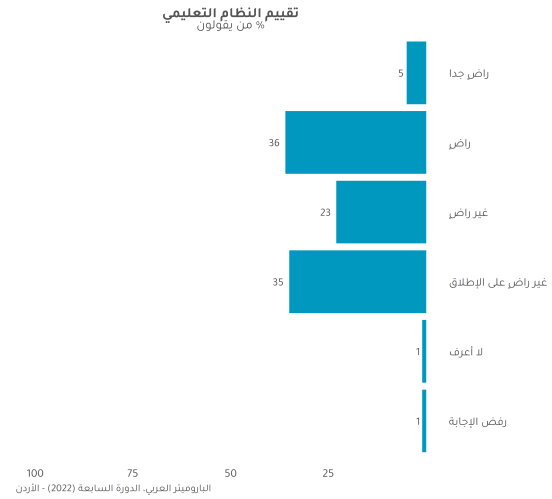

في الوقت نفسه، فإن الرضا عن مستوى البنية التحتية الأساسية أقل بكثير. يعرب 28 بالمئة فقط عن رضاهم عن جودة الشوارع والطرق في البلاد. إلا أن الأداء الحكومي فيما يخص جمع القمامة ينال تصنيفاً أعلى؛ إذ يُبدي 51 بالمئة رضاهم عن مستوى هذه الخدمة.

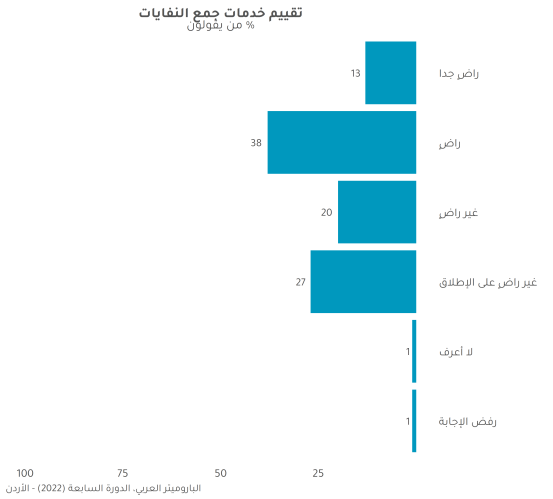

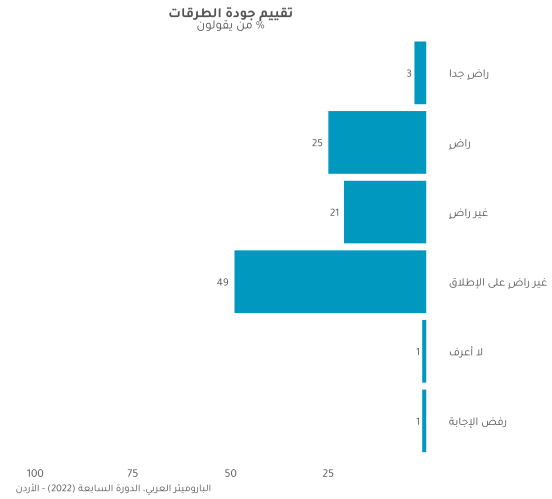

كذلك تعد تصنيفات المواطنين لمستوى رضاهم عن أداء الحكومة في القضايا الاقتصادية متدنية المستوى. عند سؤال المواطنين عن أداء الحكومة في تقليل اللامساواة، يذكر 16 بالمئة فقط أن الحكومة تؤدي في هذا الملف بشكل جيد أو جيد جداً، وهي أقل نسبة في أية دولة شملها الاستطلاع باستثناء لبنان. كما أن هذه النسبة أقل بكثير من نظيرتها في 2010، عندما قال ما يقرب من 4 من كل 10 (38 بالمئة) الشيء نفسه.

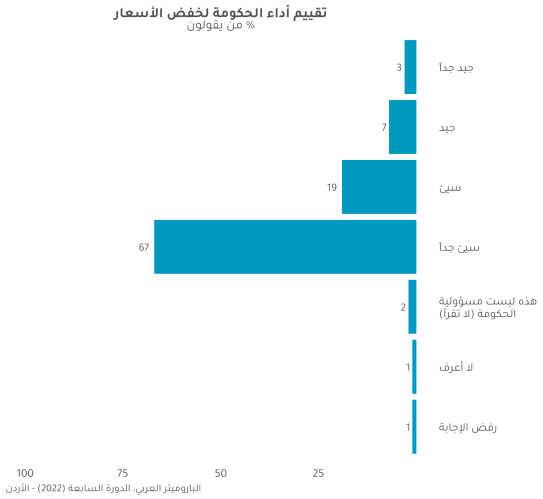

بالمثل، يذكر 1 من كل 10 أردنيين أن أداء الحكومة في الحفاظ على استقرار الأسعار جيد جداً أو جيد، في حين يقول الثلثان إن أداء الحكومة في هذا الملف سيئ للغاية. وكما هو الوضع بالنسبة للعديد من القياسات الأخرى، فإن تصورات المواطنين حول فعالية الحكومة فيما يخص هذا المؤشر (خفض الأسعار) أقل بكثير قياساً إلى مثيله في السنوات الماضية، إذ شهد الأردن تراجعاً بواقع 26 نقطة مئوية في هذا المؤشر منذ عام 2016.

على ذلك، يقدم المواطنون تصنيفات أعلى بكثير فيما يخص مدى حفاظ الحكومة على الأمن والنظام. يُفيد 8 من كل 10 أشخاص تقريباً (78 بالمئة) بأن أداء الحكومة في هذا الملف جيد أو جيد جداً، وهي أعلى نسبة مقارنة بأية دولة شملها استطلاع هذه الدورة. لكن، يقترن هذا أيضاً بتراجع كبير في تصنيف المواطنين لأداء الحكومة في ملف الأمن منذ 2016، عندما كانت النسبة 94 بالمئة.

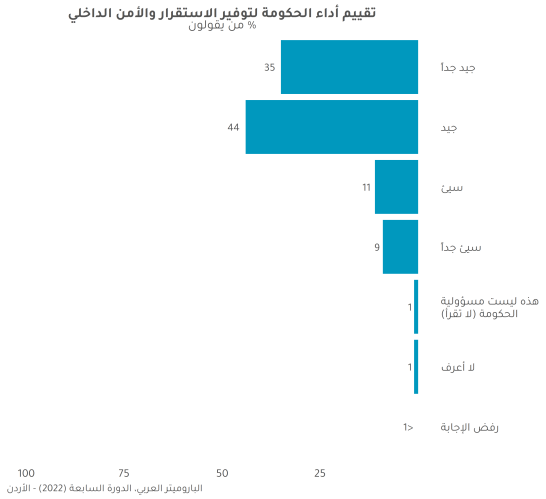

نظراً للتحديات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، فليس من الغريب أن يرغب المواطنون في لجوء الحكومة إلى تدابير مباشرة على مسار تحسين الأوضاع. فيما يخص هذه القضية، لدى السؤال عن مجالات الإنفاق الحكومي التي يجب أن تتمتع بالأولوية، يقول النصف تقريباً (45 بالمئة) إن المجال الأعلى أولوية هو زيادة الإنفاق على الدعم والمساعدات. في

لبنان فقط يتبين أن نسبة أكبر من النسبة في الأردن تؤيد إعلاء أولوية الإنفاق على الدعم. وبخلاف الدعم، يرغب الرُبع في أن تركز الحكومة أولوية الإنفاق على التعليم، بينما يقول 16 بالمئة إن الأولى هو قطاع الرعاية الصحية. ويقول خمسة بالمئة أو أقل إن الملفات ذات الأولوية الأساسية يجب أن تكون تحسين حالة الطرق، أو الأمن الوطني، أو مكافحة الإرهاب، أو تقليل معدلات التلوث.

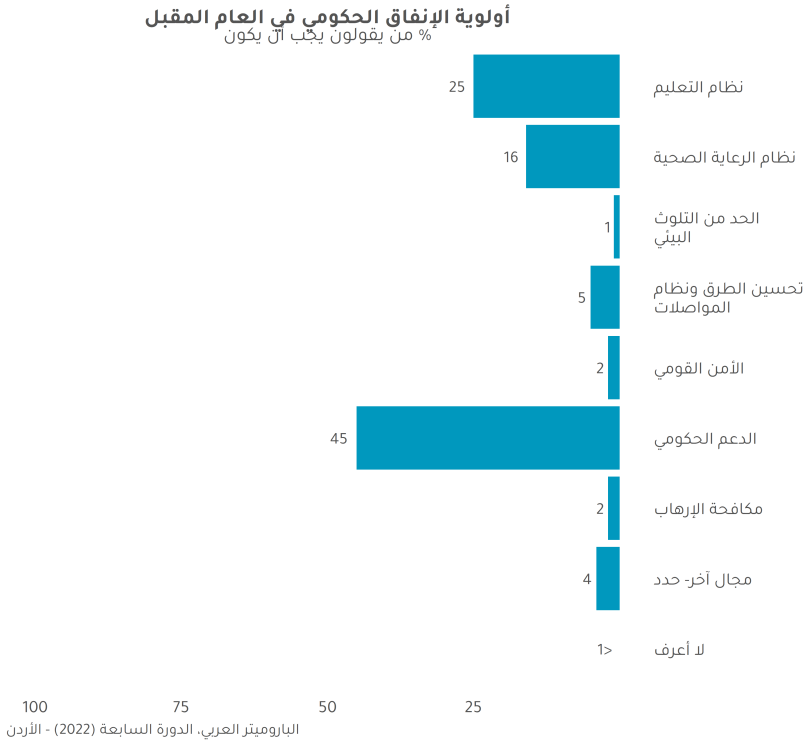

الفساد

ما يزال الأردنيون يشعرون بقلق عميق إزاء مستوى الفساد الذي يتصورون وجوده في مؤسسات الدولة. تقول الأغلبية العظمى من المواطنين إن الفساد منتشر بدرجة كبيرة أو متوسطة على مستوى الحكومة الوطنية. هذه النسبة مماثلة لنسبة استطلاع 2018، لكن تمثل زيادة كبيرة مقارنة بنظيرتها في 2010 حين قال الثلثان فحسب إن الفساد منتشر بدرجة كبيرة أو متوسطة.

الفساد في مؤسسات الدولة وأجهزتها الوطنية
% من يقولون موجود إلى درجة كبيرة أو متوسطة

الباروميتر العربي، الأردن

في الوقت نفسه، يُعد الأردنيون أقل اقتناعاً بأن الحكومة تعمل على مكافحة الفساد، قياساً إلى رأيهم حول هذا الأمر في السنوات الماضية. في الوقت الحالي، يعتبر 35 بالمئة فقط أن الحكومة تتصدى للفساد، بعد أن كانت هذه النسبة 60 بالمئة في 2012-2013.

درجة عمل الحكومة على محاربة الفساد
% من يقولون إلى درجة كبيرة أو متوسطة

الباروميتر العربي، الأردن

وتُعد التصورات حول انتشار الفساد على المستوى المحلي أقل حدة، لكن يقول الثلثان تقريباً إن أغلب أو جميع المسؤولين على كافة مستويات الوظيفة الحكومية فاسدون.

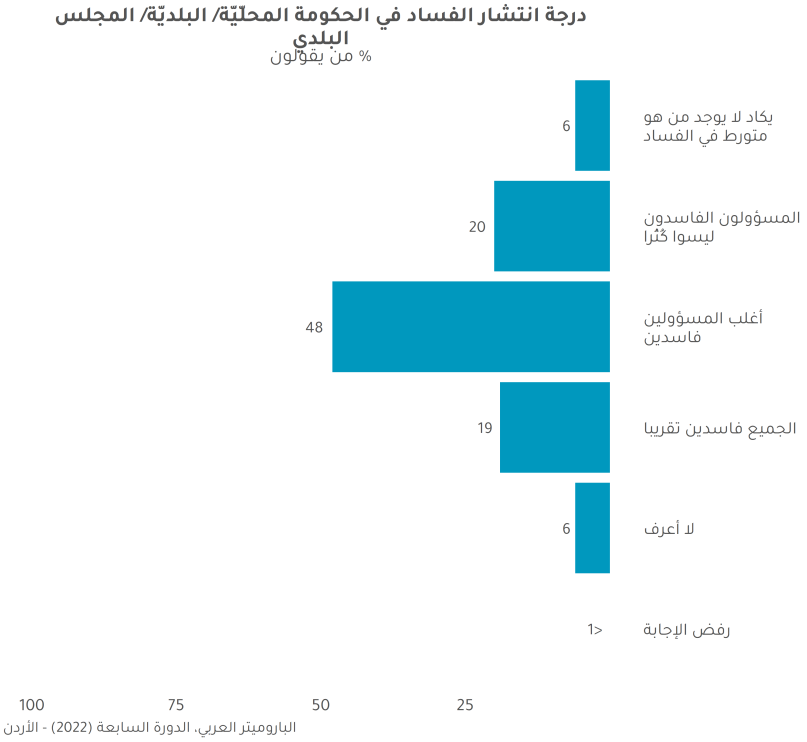

الهجرة

يفكر نصف الأردنيين تقريباً (48 بالمئة) في الهجرة، وهي أعلى نسبة مقارنة بأية دولة شملها استطلاع هذه الدورة من الباروميتر العربي. هذا المستوى يبلغ ضعف مثيله في 2016 (22 بالمئة) لكنه أعلى بثلاث نقاط مئوية فقط مقارنة باستطلاع 2018 (45 بالمئة). وكما تبين من استطلاعات السنوات الماضية، فالشباب (18-29 عاماً) هم الأكثر رغبة في الهجرة، إذ يفكر 63 بالمئة من الشباب في مغادرة الأردن. والرجال (56 بالمئة) ومن حصلوا على تعليم جامعي (56 بالمئة) هم الأكثر رغبة في ترك بلدهم. حقيقة أن الشباب والأفضل تعليماً هم الأعلى رغبة في الهجرة، تؤشر بخطر تعرض الأردن لظاهرة هجرة العقول.

المحرك الرئيسي وراء التفكير في الهجرة هو أسباب اقتصادية؛ إذ يقول 93 بالمئة من الراغبين في الهجرة إن الاعتبارات الاقتصادية هي الدافع الأول. بالمقارنة، تحتل الفرص التعليمية بالخارج المرتبة الثانية بواقع 6 بالمئة فقط من الراغبين في الهجرة. إذا لم يستطع الأردن التعامل مع تحدياته الاقتصادية، فمن غير المرجح أن تتراجع نسبة المهاجرين المحتملين بدرجة كبيرة. ومن بين الراغبين في الهجرة، هناك قلة مستعدة لمغادرة الأردن حتى في حال عدم توفر الأوراق الرسمية اللازمة لذلك. من بين من يفكرون في الهجرة، يقول الربع فقط (26 بالمئة) إنهم مستعدون لهذا الأمر. ومن بين الراغبين في الهجرة دون توفر أوراق رسمية، يعد الرجال أكثر من النساء (31 بالمئة مقابل 19 بالمئة). كما أن نسبة المهاجرين المحتملين الذين يفكرون في الهجرة دون توفر أوراق رسمية قد زادت 8 نقاط مئوية منذ 2018.

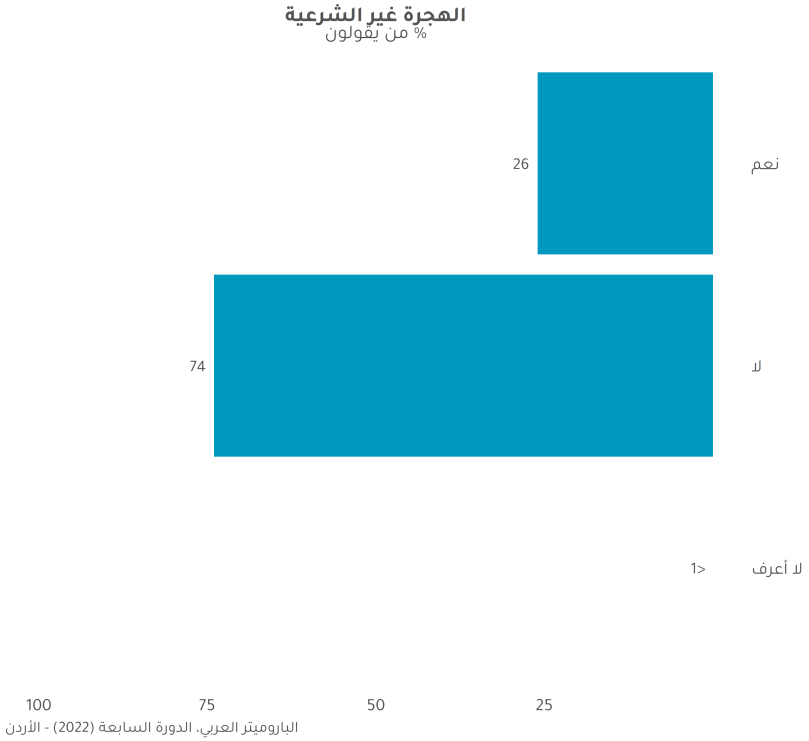

المشاركة السياسية

معدلات الاهتمام بالسياسة متدنية للغاية؛ إذ يعبّر 17 بالمئة فقط عن اهتمامهم بالسياسة لدرجة كبيرة أو كبيرة جداً، وهي أدنى نسبة قياساً لأية دولة أخرى شملها هذا الاستطلاع، باستثناء مصر والجزائر. وهي كذلك أدنى نسبة اهتمام بالسياسة يشهدها الأردن كما يتبين من الاستطلاعات السابقة، حيث تبلغ نصف نظيرتها في عام 2010 (35 بالمئة حينئذ). كما أن الغالبية في الوقت الحالي (62 بالمئة) تقول إنها لا تهتم بالسياسة بأية درجة. من حصلوا على التعليم الجامعي هم الأكثر إقبالاً على القول بالاهتمام بالسياسة (7+ نقاط) وكذلك الأعلى دخلاً (11+ نقطة).

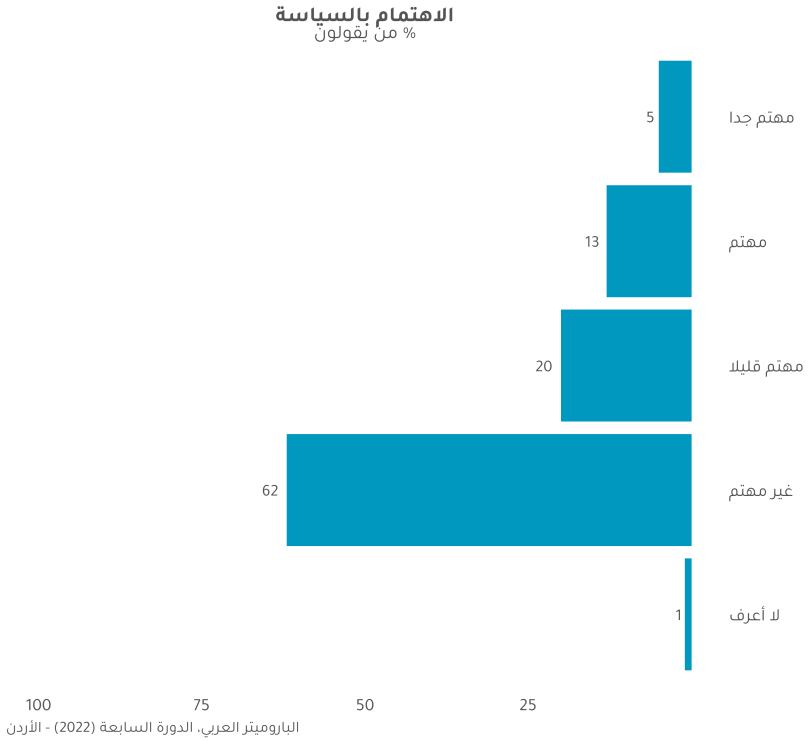

العضوية في المؤسسات والمنظمات المدنية قليلة للغاية، بواقع 4 بالمئة فقط من المواطنين، وهو الأمر الذي يُظهر تدني مستوى الاهتمام والانخراط بالمشاركة في السياسة. على أن هذا المستوى لم يتغير منذ عام 2016 عندما قال 6 بالمئة إنهم أعضاء في مؤسسات مدنية.

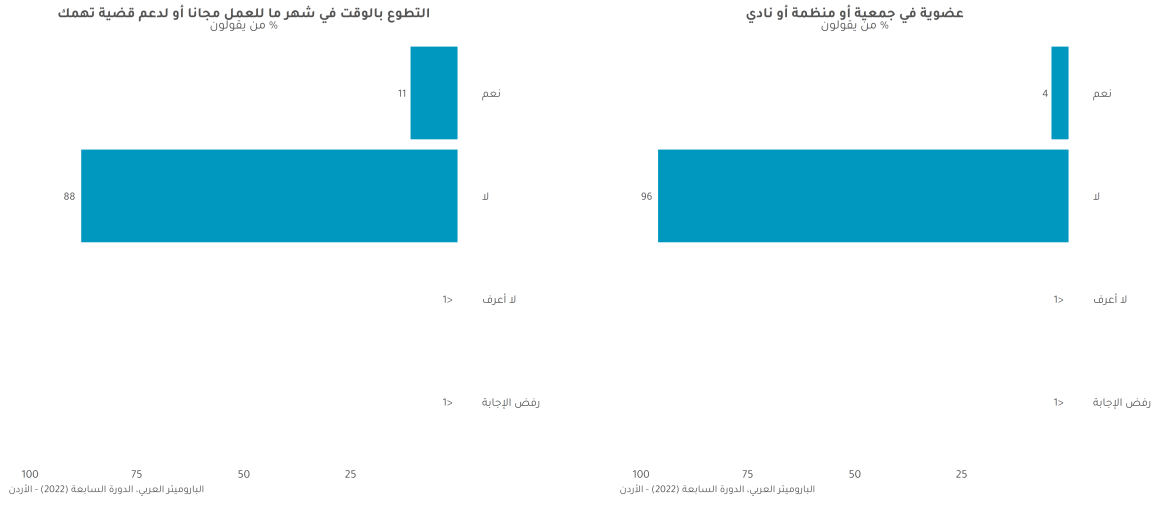

لا يقتصر الأمر على أن العضوية الرسمية في المؤسسات المدنية قليلة، إنما أيضاً تبدو نسبة من يتطوعون لأجل قضية ما متدنية للغاية. يقول 1 من كل 10 أشخاص (11 بالمئة) إنهم يتبرعون بالوقت للمساعدة في قضية يهتمون بها. رغم أنه لا

فارق هنالك في النسب بحسب السن، فإن الحاصلين على تعليم جامعي على الأقل يقبلون أكثر من الأقل نصيباً من التعليم على التطوع (16 بالمئة مقابل 9 بالمئة).

ورغم قلة التطوع بالوقت نسبياً، فإن الأغلبية (54 بالمئة) يقولون إنهم يتبرعون بالنقود لمساعدة المحتاجين. الحاصلون على تعليم جامعي على الأقل هم الأكثر إقبالاً على هذا مقارنة بالحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل (66 بالمئة مقابل 48 بالمئة).

ورغم التصورات القائمة بأن النشاط عبر الإنترنت قد زاد في السنوات السابقة، تقول قلة قليلة من الأردنيين إنهم يشاركون ويحضرون أنشطة عبر الإنترنت هدفها حل مشكلة. لعل من المفاجئ أنه لا توجد اختلافات ديمغرافية تُذكر في معدلات النشاط عبر الإنترنت، سواء بحسب السن أو مستوى التعليم.

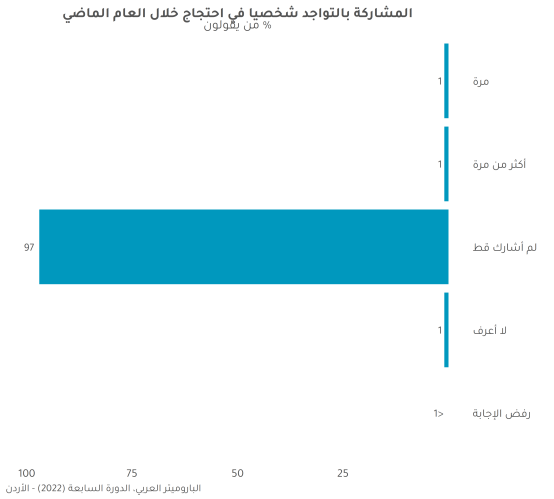

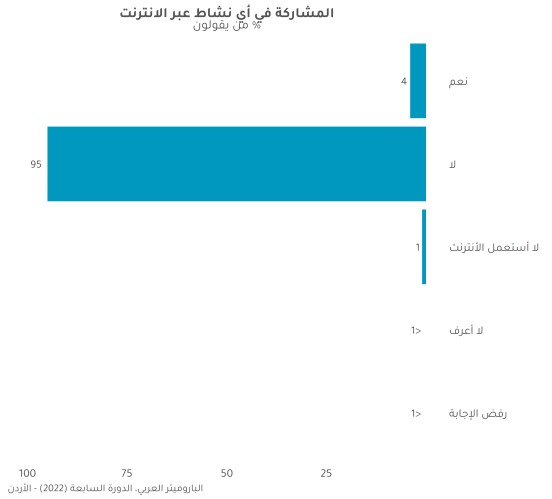

في الوقت نفسه، فالنشاط في الميدان قليل المستوى للغاية، حيث يقول 1 بالمئة فقط من الأردنيين إنهم شاركوا شخصياً في مظاهرة أو احتجاج خلال السنة الماضية. يُرجح أن القيود المرتبطة بكورونا والخوف من التجمعات نظراً للمخاطر الصحية المحتملة قد أسهما في هذه النسبة القليلة نسبياً، وإن كانت هذه النسبة 3 بالمئة فحسب في 2018، قبل كورونا.

لا يوجد إجماع واضح في الأردن حول السبل الأكثر فعالية للتأثير على القرار الحكومي. في واقع الأمر يقول الربع تقريباً (27 بالمئة) إنه لا توجد طريقة فعالة للمواطن للتأثير على القرارات الحكومية. الإجابة التالية في الترتيب كانت الاتصال بمسؤول حكومي (17 بالمئة)، ثم النشاط عبر الإنترنت (14 بالمئة)، ثم تشكيل جماعة ضغط (10 بالمئة)، وتنظيم مظاهرة (8 بالمئة). في الوقت نفسه، يقول 6 بالمئة فقط إن الاستعانة بالمعارف العائلية (الواسطة) أو التواصل مع حزب سياسي طريقة فعالة للتأثير على القرار الحكومي (4 بالمئة).

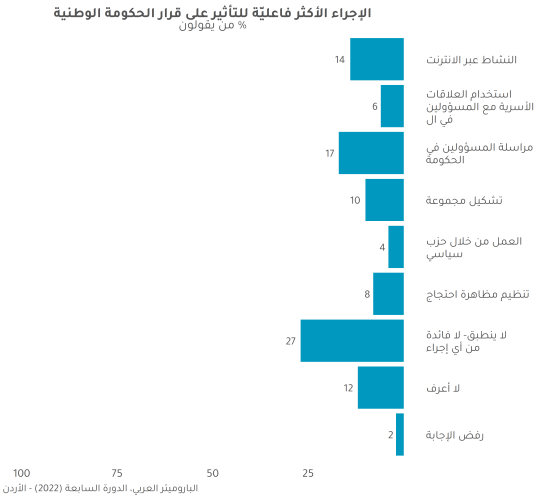

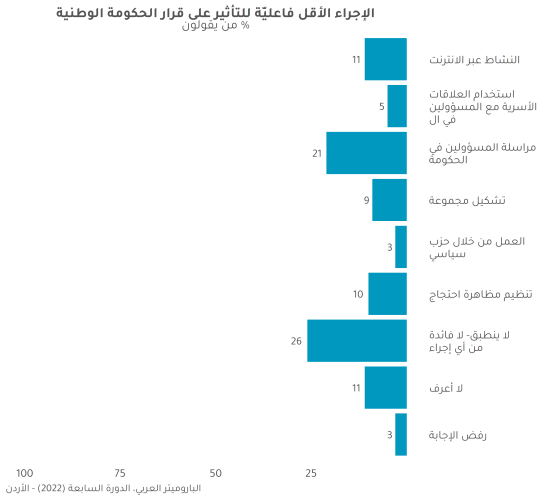

في الوقت نفسه، لدى السؤال عن الطريقة الأقل فعالية للتأثير على القرار الحكومي، ظهرت إجابات موازية بدرجة مدهشة. إجمالاً، يقول 21 بالمئة إن أقل السبل فعالية للتأثير على القرار الحكومي هو كتابة رسالة لمسؤول حكومي، ثم 11 بالمئة يقولون إنها النشاط عبر الإنترنت، و10 بالمئة يقولون إنها تنظيم مظاهرة، ويقول 9 بالمئة إن أقل السبل فعالية هي تشكيل جماعة ضغط، و5 بالمئة يشيرون إلى أنها التركيز على الروابط العائلية (الواسطة)، ويذكر 3 بالمئة أنها العمل عبر حزب سياسي.

يظهر من هذه النتائج أن المواطنين بعيدون عن الحكومة، وهو أمر مقلق بصورة خاصة نظراً لتراجع معدلات الثقة بالحكومة. التنوع في الإجابات حول أعلى السبل فعالية وأقلها فعالية في التأثير على الحكومة، وتداخل الإجابات، يؤشر بأن المواطنين يفتقرون إلى الوضوح في فهم وتبين أعلى السبل فعالية للتواصل مع المسؤولين. إن إمداد المواطنين بطريقة واضحة للإحساس بأن لهم تأثير على العمليات السياسية الجارية يعد خطوة ضرورية نحو إعادة بناء العلاقة بين الحكومة والمواطن العادي.

الحقوق المدنية

يستمر تراجع تصورات المواطنين حول درجة تمتعهم بحقوقهم المدنية الأساسية في الأردن. في الوقت الحالي، يرى 36 بالمئة فقط أنهم يتمتعون بحرية التعبير، وهي النسبة التي تبلغ أقل من نصف نسبة من قالوا إن هذه الحرية مكفولة بالكامل في 2016 (77 بالمئة).

نرى النتائج نفسها فيما يخص حرية التجمع، إذ يقول الرُبع فقط إن الحق في المشاركة في التظاهرات السلمية مضمون لدرجة كبيرة أو متوسطة. هنا أيضاً، يعتبر هذا أقل من نصف من أقبلوا على هذا التصور في 2016 (54 بالمئة حينئذ). في الوقت نفسه، يرى 39 بالمئة فقط أن حرية الصحافة مضمونة.

هذه النتائج - مجتمعة - تُظهر الاستمرارية في التراجع الهائل في درجة اعتقاد المواطنين بأن حرياتهم الأساسية مضمونة في المملكة. لعل هذه النتائج تسهم في فهم الإحباط الأعمّ لدى المواطنين من الحكومة، حيث يشعر الكثير من المواطنين بأنهم يفتقرون إلى القدرة على التعبير بوضوح وجلاء عن سخطهم عن المسؤولين في السلطة.

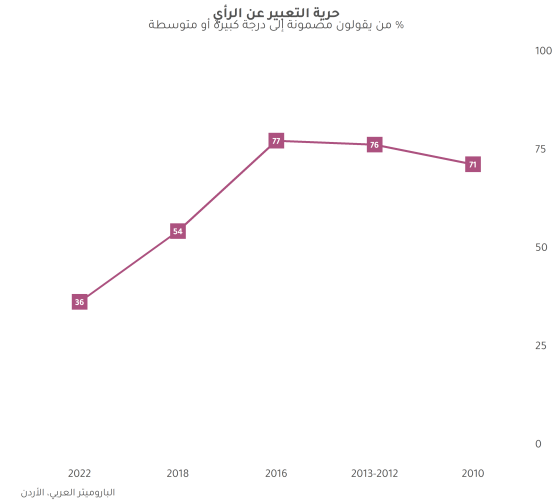

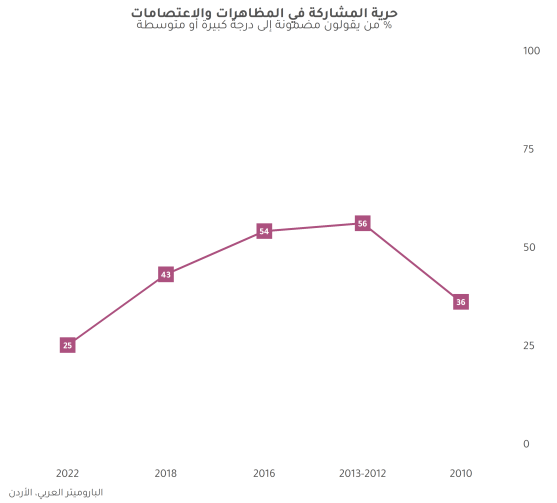

تتباين آراء الأردنيين حول ما إذا كان من المبرر للحكومة أن تحدّ من الحريات الأساسية في مواجهة الطوارئ العامة. في المجمل، يرى 17 بالمئة أنه من المبرر دائماً أن يتم الحد من حرية التعبير في مثل هذه الظروف الاستثنائية، في حين يقول 44 بالمئة إن هذا مبرر أحياناً. على نفس المنوال تأتي نتائج استطلاع رأي المواطنين حول الرقابة على الصحافة في حالات الطوارئ العامة؛ إذ يقول الرُبع إن هذا مُبرر دائماً، فيما يقول 40 بالمئة إنه مبرر أحياناً.

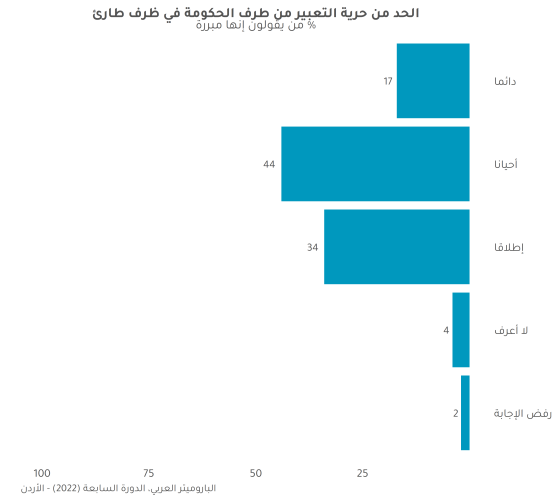

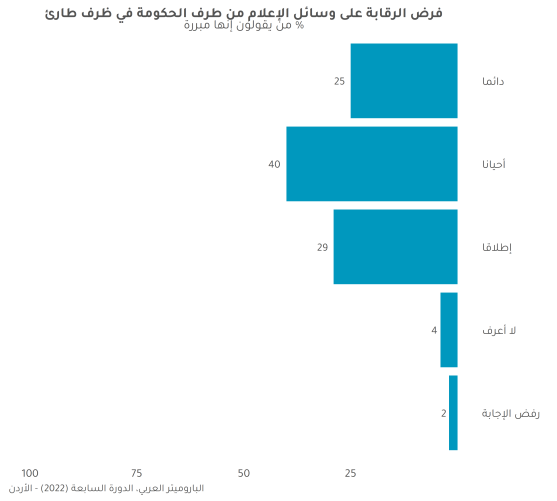

الديمقراطية

يتزايد إحساس الأردنيين بالإحباط من النظام السياسي. إلا أنهم ما زالوا مترددين بدرجة كبيرة في قبول التغيير السريع والكبير في النظام السياسي. يقول 7 من كل 10 أشخاص إن الإصلاح السياسي يجب أن يكون تدريجياً وليس على دفعة واحدة، وتعد هذه أعلى نسبة بصدد هذه المسألة في أية دولة مشمولة بالاستطلاع الحالي للباروميتر العربي. إضافة إلى المذكور، تعبر جميع الفئات الديمغرافية المختلفة عن هذا الرأي بنسب متساوية؛ ما يعني أن هناك إجماعا عاما على ضرورة

إصلاح النظام وليس تغييره بشكل سريع.

وكما هو الوضع في دول المنطقة الأخرى، يتزايد تفهم الأردنيين لكون الديمقراطية نظاما غير نموذجي أو مثالي بلا عيوب. للمرة الأولى منذ 2006، تؤكد الأغلبية في الأردن الآن على أن الأداء الاقتصادي في النظام الديمقراطي يكون ضعيفاً. يُلاحظ أن هذا المستوى يمثل زيادة كبيرة في القلق إزاء الأداء الاقتصادي في ظل النظام الديمقراطي، مقارنة بالنسبة نفسها في 2018، عندما عبر عن هذا الرأي 24 بالمئة فقط (33+ نقطة مئوية). والقلق حول هذه المشكلة في الديمقراطية منتشرة عبر مختلف الفئات الديمغرافية، وإن كان أصحاب التعليم العالي هم الأكثر إقبالاً نسبياً على التعبير عن هذا الرأي مقارنة بالحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل (6+ نقاط).

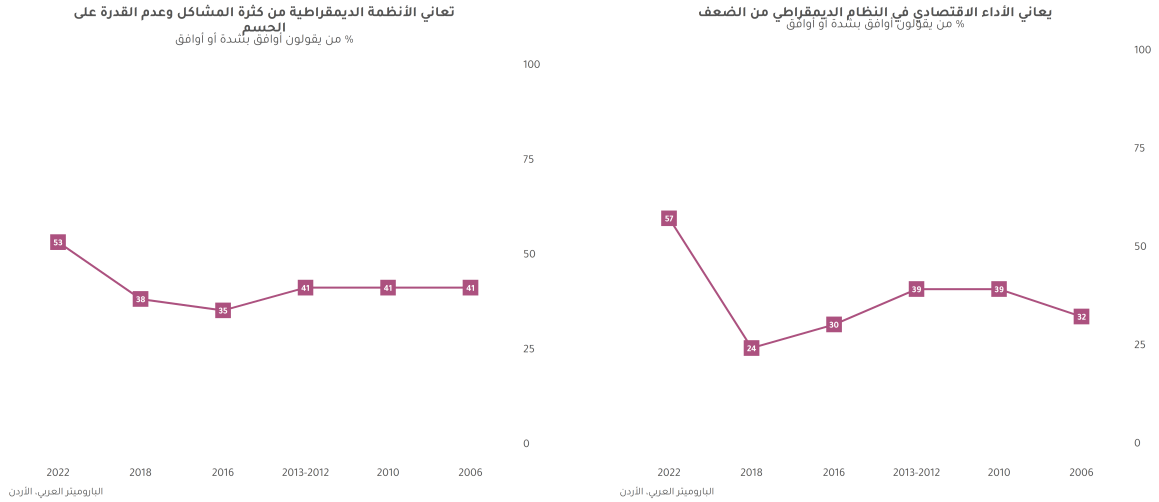

وتظهر النتائج نفسها فيما يخص المشاكل المحتملة الأخرى المرتبطة في بعض الأحيان بالديمقراطية. يؤيد النصف تقريباً (53 بالمئة) مقولة إن الديمقراطية غير حاسمة ومليئة بالمشاكل، وهو ما يمثل زيادة بواقع 15 نقطة مئوية منذ 2018. في الوقت نفسه، يقول النصف تقريباً (46 بالمئة) إن النظم الديمقراطية غير فعالة في الحفاظ على النظام والاستقرار، وهي زيادة بواقع 16 نقطة مئوية منذ عام 2018. أي أنه وكما هو الحال في العديد من الدول الأخرى بالمنطقة، يبدو أن المواطنين في الأردن يشعرون بقلق متزايد إزاء قدرة الديمقراطية على حلّ بعض التحديات التي تواجه البلد حالياً.

لكن رغم هذه التحفظات على قدرة الديمقراطية على التعامل مع التحديات، يستمر اعتقاد الأردنيين بأنه لا يوجد نظام أفضل للحكم. يؤكد 77 بالمئة أن الديمقراطية رغم هذه المشكلات تبقى أفضل النظم. ورغم تراجع هذه النسبة 8 نقاط منذ 2018، فهي لا تزال ثاني أعلى النسب في المنطقة بعد لبنان. كما أن الأردنيين من جميع الفئات والخلفيات يعبرون عن هذا الرأي، ما يُظهر انتشاره عبر مختلف الشرائح والقطاعات بالمجتمع.

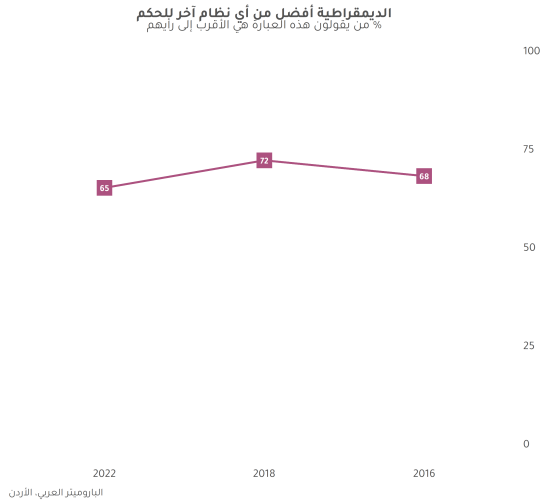

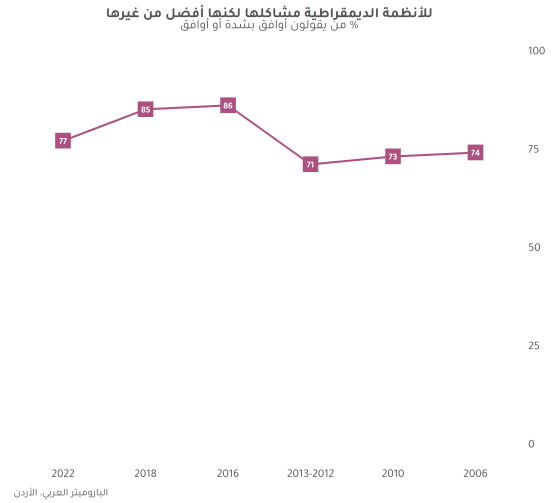

إضافة إلى المذكور، بحسب اختبار أقوى للالتزام بالديمقراطية، يبدو أن أغلبية واضحة من الناس مستمرة في تفضيل النظام الديمقراطي. إذ يرى الثلثان (65 بالمئة) أن الديمقراطية أفضل دائماً من أي نظام حكم آخر، وهي أعلى نسبة تُقبل على هذا الرأي بين جميع الدول الأخرى المشمولة باستطلاع الباروميتر العربي. في الوقت نفسه، يقول 1 من كل 10 أشخاص (9 بالمئة) إنه أحياناً ما تكون الحكومات غير الديمقراطية أفضل، فيما يقول 21 بالمئة إن نوع الحكومة لا يهم. الأردنيون أصحاب المستوى التعليمي الأعلى (شهادة جامعية فأعلى) يقبلون على القول بأن الديمقراطية أفضل دائماً بواقع 6 نقاط مئوية أكثر من الأقل تعليماً (ثانوي أو أقل)، لكن لا توجد بخلاف ذلك اختلافات في الرأي بناء على تقسيمات ديمغرافية أخرى.

على ذلك، رغم التفضيل الواضح للديمقراطية، يبيّن الأردنيون بجلاء إعلاءهم لأولوية النتائج على نظام الحكم نفسه. رداً على مقولة "طالما الحكومة قادرة على حل مشكلة البلد الاقتصادية فلا يهم نوعها"، يؤيد هذه المقولة بقوة أو إلى حد ما 76 بالمئة من المواطنين.

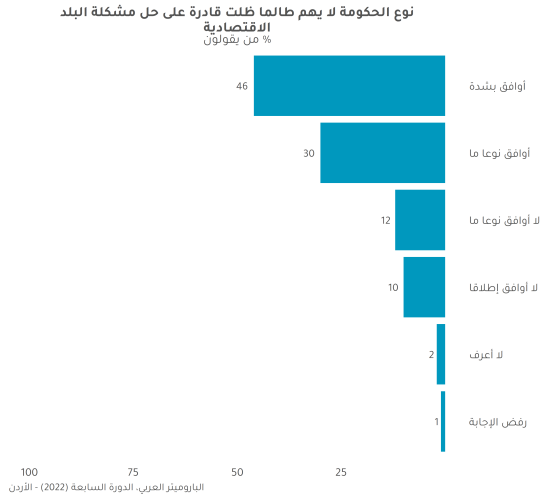

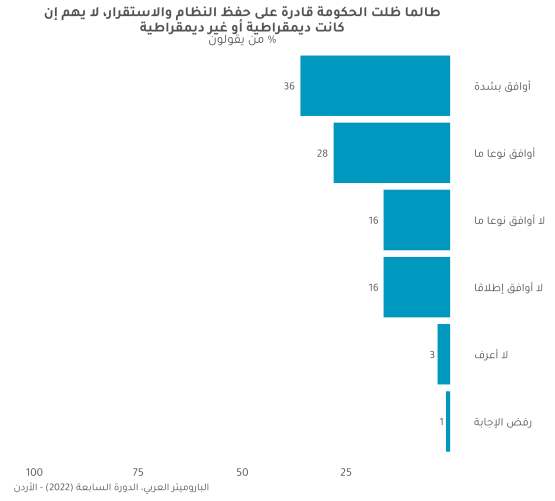

يُظهر الأردنيون أيضاً قدراً من الاهتمام بالاستقرار أكثر من نظام الحكم نفسه. يقول الثلثان تقريباً (64 بالمئة) إنه طالما كانت الحكومة قادرة على ضمان الاستقرار، فلا يهم إذا كانت الدولة ديمقراطية أم لا. هنا أيضاً لا تظهر فروقات تُذكر بين

الفئات السكانية المختلفة رداً على هذا السؤال.

بعد عقد من تراجع الآراء الإيجابية حول الاقتصاد وتنامي الإحباط من الأداء الحكومي، يظهر من هذه النتائج أن الأردنيين يبحثون بالأساس عن نظام حكم قادر على حل هذه المشاكل. على أن هذا لا يعني بالضرورة رغبتهم في قائد فوق مستوى القانون. لدى السؤال حول ما إذا كان البلد بحاجة إلى قائد قادر على الالتفاف على القواعد إذا استدعى الأمر ذلك لإنجاز المطلوب، يؤيد هذه المقولة بشدة أو إلى حد ما نحو النصف (53 بالمئة). هذا المستوى قريب من أدنى النسب فيما يخص هذا السؤال، من بين الدول التي شملها الاستطلاع، ما يُظهر أن المواطن يُحجم نوعاً ما عن الرغبة في وجود قائد لا يحترم القوانين، حتى لو كان هذا سيؤدي إلى تسريع عجلة التغيير.

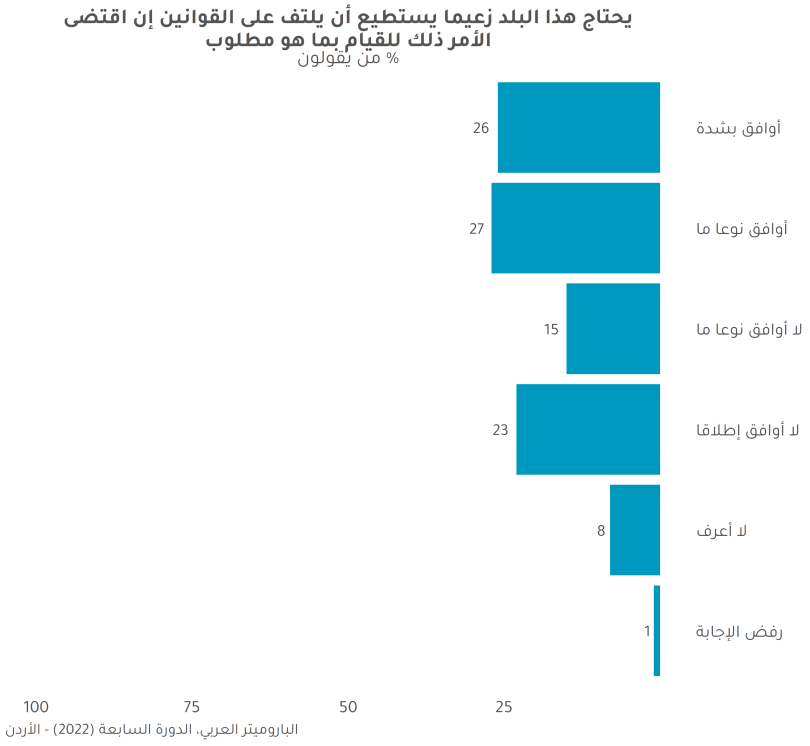

الإسلام السياسي

يتزايد الدعم الشعبي لمنح الدين دوراً في السياسة بالأردن. يعتقد النصف تقريباً (47 بالمئة) بأن البلد سيتحسن حاله إذا أصبح عدد أكبر من حملة المناصب الحكومية من الملتزمين دينياً. تماثل هذه النسبة نظيرتها في الفترة من 2006 إلى 2013، وقد زادت كثيراً مقارنة بنظيرتها في عام 2016 (14+ نقطة مئوية). بالمثل، يرى النصف (49 بالمئة) أن القادة من رجال الدين يجب أن يكون لهم تأثير على قرارات الحكومة، وهي أعلى نسبة تم تسجيلها على الإطلاق في الأردن، وتزيد بواقع 18 نقطة مئوية عن نظيرتها في عام 2016. وبموجب مقياس أخير، يظهر انقسام الأردنيين حول دور الدين في الحياة العامة؛ إذ يقول 47 بالمئة إن الشعائر الدينية شأن خاص يجب فصله عن الحياة الاجتماعية والعامة، وهي النسبة التي زادت 5 نقاط مئوية منذ 2016.

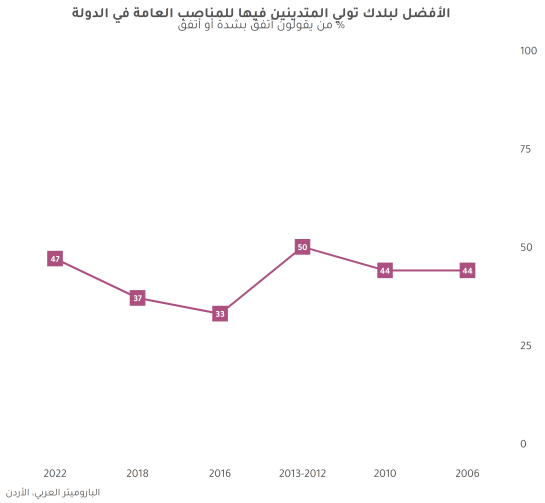

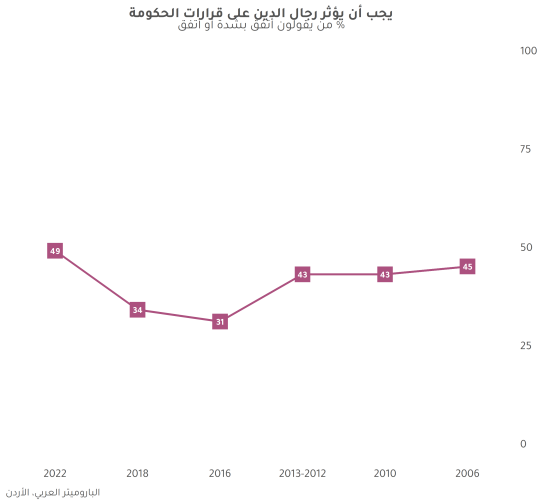

في الوقت نفسه، يؤمن أكثر من نصف الأردنيين بقليل (54 بالمئة) بأن أساس القوانين في بلدهم يجب أن يكون الشريعة. إجمالاً، يرى 39 بالمئة ضرورة أن تستند القوانين بالكامل إلى الشريعة، فيما يقول 15 بالمئة إنها يجب أن تعتمد إلى حد كبير على الشريعة. ويقول 39 بالمئة إن القوانين يجب أن تستند إلى الشريعة وإرادة الناس بالتساوي، فيما يقول 3 بالمئة فقط إنها يجب أن تكون قائمة في الأغلب على إرادة الناس، و3 بالمئة مثلهم يقولون إنها يجب أن تستند بشكل تام على إرادة الناس.

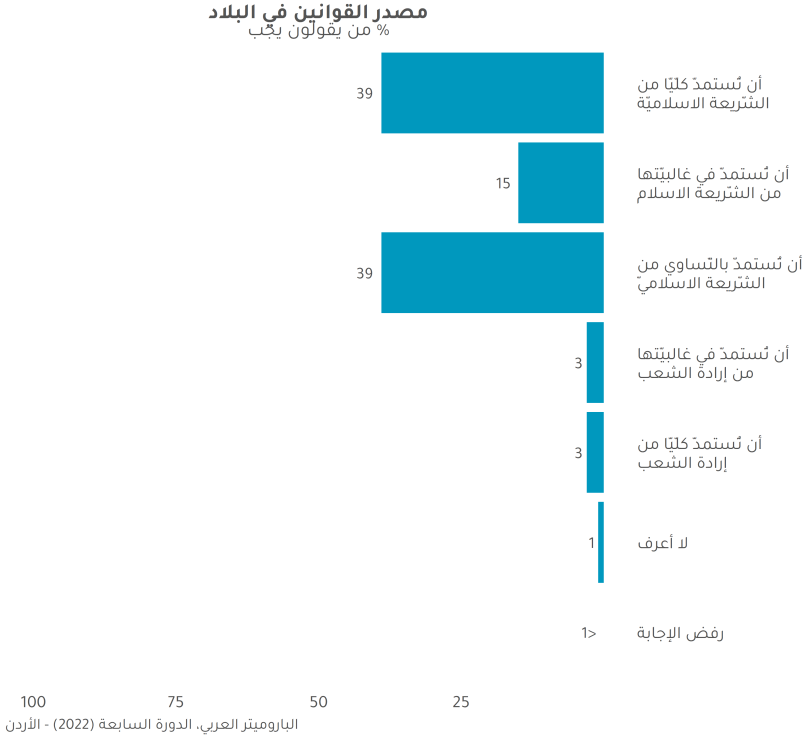

البيئة

تزايد النقاش حول المناخ والقضايا المناخية عبر السنوات الأخيرة بالمنطقة. لدى السؤال عن أكثر المشاكل البيئية إلحاحاً في الأردن، يتبين قلق المواطن الأردني بالأساس حول مشكلات تمس حياته اليومية. أكبر مصدر للقلق في تقدير الناس هو مشاكل المياه (44 بالمئة)، لا سيما تلوث مياه الشرب (22 بالمئة) ونقص الموارد المائية (21 بالمئة). الملف البيئي التالي في اهتمام المواطنين هو تدبير النفايات (16 بالمئة) ثم جودة الهواء (10 بالمئة). بالمقارنة، يذكر 4 بالمئة فقط التغير المناخي بصفته أكبر مصدر للقلق (فيما يخص البيئة).

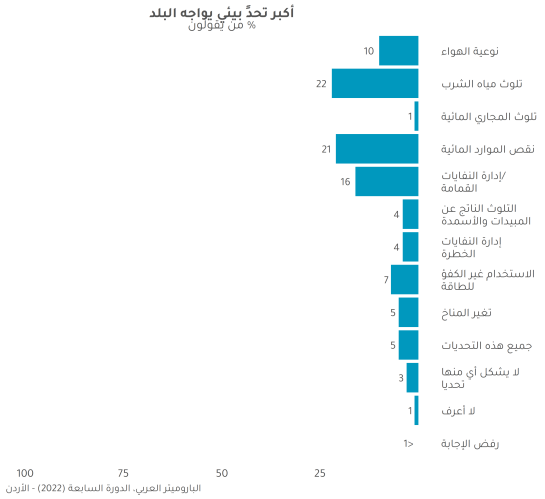

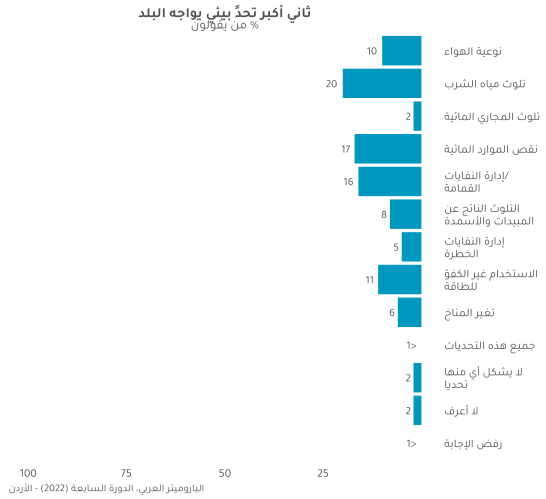

يرغب 4 من كل 10 أشخاص تقريباً (39 بالمئة) في الأردن في أن تبذل الحكومة المزيد من الجهد تجاه التغير المناخي، مقارنة بنفس النسبة (39 بالمئة) ممن يقولون إن على الحكومة الاستمرار في العمل على ملف تغير المناخ بنفس الوتيرة، في حين يرغب 14 بالمئة في أن تبذل الحكومة جهوداً أقل في هذا الملف. يُلاحظ أن المواطنين في الأردن هم من بين الأقل إقبالاً على الرغبة في أن تبذل حكومتهم مزيداً من الجهود تجاه تغير المناخ، يشاركهم في هذا مواطنو المغرب (40 بالمئة) والسودان (41 بالمئة). ولا يوجد اختلافات تُذكر بحسب الشريحة العمرية، إذ يقبل الشباب والأكبر سناً بنفس القدر على الاعتقاد بضرورة عمل الحكومة المزيد تجاه تغير المناخ.

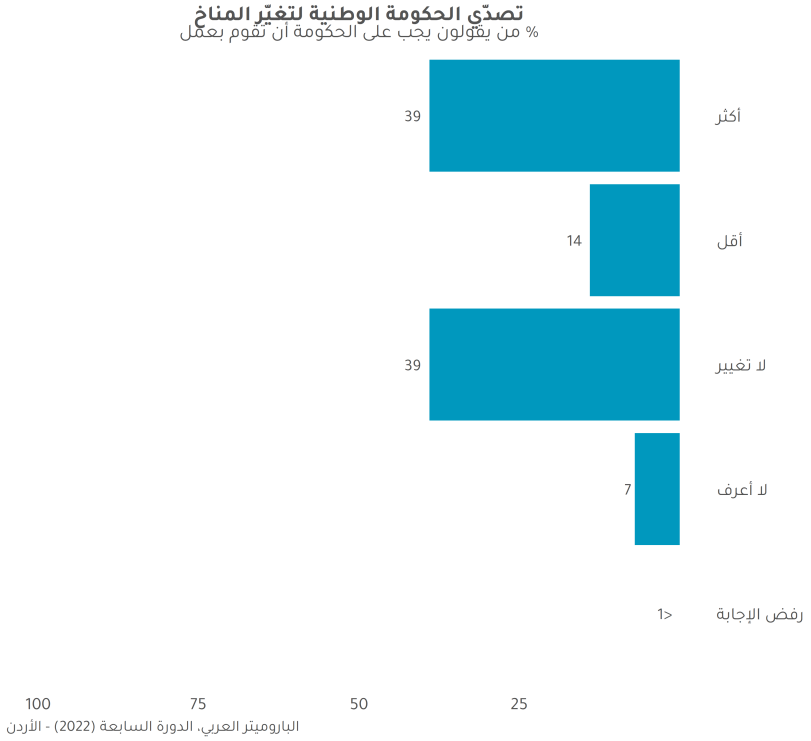

النوع الاجتماعي

زاد إقبال الأردنيين على القول بضرورة تمتع النساء بالمساواة في الحقوق مع الرجال، على مدار السنوات الـ 15 الماضية. على سبيل المثال، يقول 15 بالمئة فحسب بأن التعليم الجامعي أهم للرجال مقارنة بالنساء، وهي النسبة التي تراجعت 20 نقطة مئوية منذ 2006.

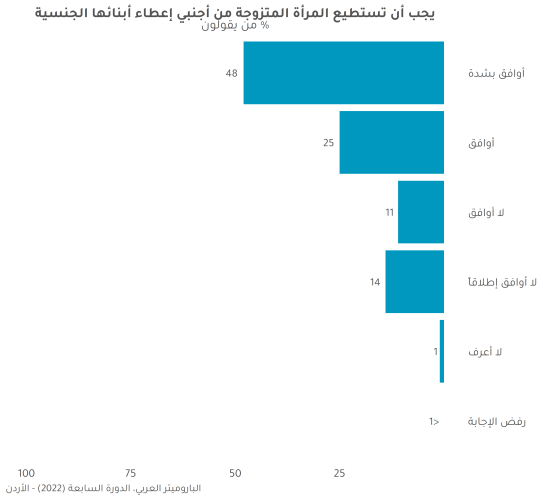

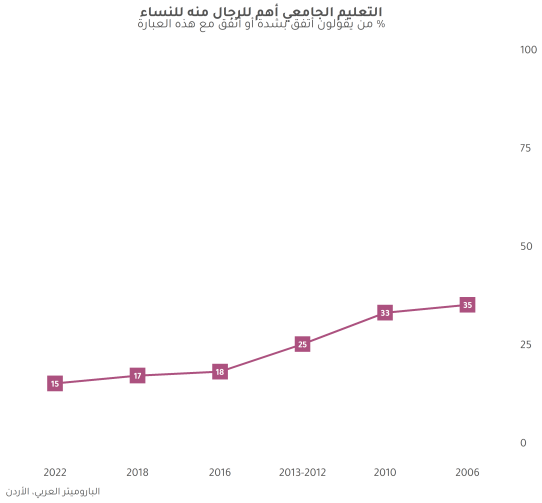

وهناك اتفاق قوي على ضرورة ألا يتم ربط حصول الطفل على الجنسية بجنسية والده فقط. يقول ثلاثة أرباع الأردنيين (74 بالمئة) إن المرأة يجب أن يُتاح لها إعطاء الجنسية لأطفالها. النساء أكثر إقبالاً على هذا الرأي بواقع 7 نقاط مئوية أكثر من الرجال، لكن لا يوجد تفاوت كبير بحسب مستوى التعليم.

رغم وجود أغلبيات من الأردنيين تؤكد على ضرورة المساواة في الحقوق للمرأة، فهناك نسبة أقل داعمة لأن تلعب المرأة أدواراً مساوية لأدوار الرجل في المجتمع. عند السؤال حول ما إذا كان الرجل أفضل في مناصب القيادة السياسية مقارنة بالنساء، يؤيد المقولة أو يؤيدها بشدة ثلثا المواطنين (66 بالمئة). على أن الآراء تتغير باتجاه المساواة للنساء بموجب هذا المقياس عبر السنوات الأخيرة؛ إذ أصبح الأردنيون أكثر إقبالاً على هذا القول مقارنة بعام 2018. ومن غير المفاجئ أن الرجال أكثر إقبالاً على اعتناق هذا الرأي (الرجال أفضل في مناصب القيادة السياسية) مقارنة بالنساء (75 بالمئة مقابل 57 بالمئة)، لكن لا توجد اختلافات تذكر بحسب الشريحة العمرية أو مستوى التعليم.

الرجال أفضل في تولي القيادة السياسية من النساء
% من يقولون اتفق بشدة أو اتفق مع هذه العبارة

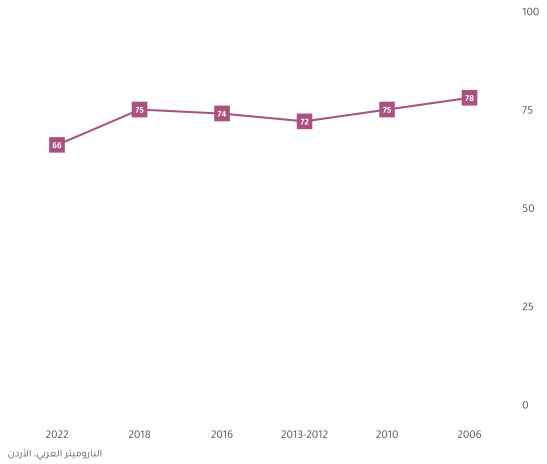

الباروميتر العربي، الأردن

للرجل القرار الأخير في كل الشؤون العائلية
% من يقولون اتفق بشدة أو اتفق مع هذه العبارة

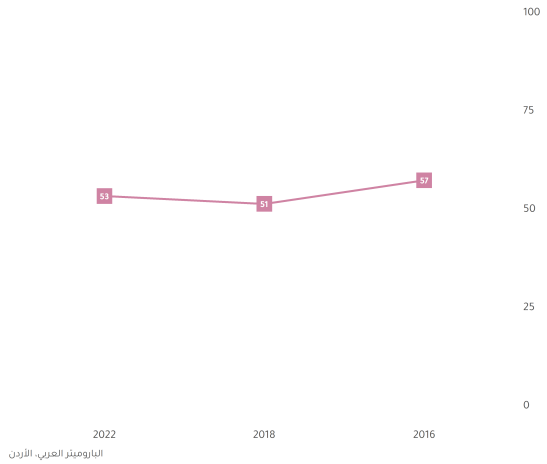

الباروميتر العربي، الأردن

وفي مجال الحياة الخاصة، يقول أكثر من النصف بقليل (53 بالمئة) إن الرجل يجب أن يكون له القرار النهائي في جميع القرارات المتصلة بالأسرة، وهي النسبة التي لم تتغير منذ 2018. هنا أيضاً يتبين أن الرجال أكثر إقبالاً على التعبير عن هذا الرأي مقارنة بالنساء (66 بالمئة مقابل 40 بالمئة). كما أن الشريحة العمرية 18 - 29 عاماً تقبل على هذا الرأي بواقع 8 نقاط مئوية أكثر من الأكبر سناً، لكن لا توجد تفاوتات تُذكر بحسب مستوى التعليم.

وتعد نسب مشاركة النساء في قوة العمل منخفضة نسبياً عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بمناطق العالم الأخرى. سأل الباروميتر العربي عدة أسئلة لقياس التحديات التي تواجه النساء بقدر أكبر من الرجال في دخول قوة العمل، وتشمل تحديات هيكلية وثقافية. لدى السؤال عن لأي درجة تمثل وسائل المواصلات عائقاً لدخول قوة العمل، يقول النصف (49 بالمئة) إنها عائق يعترض الرجال والنساء بنفس الدرجة. لكن أكثر من الربع (28 بالمئة) يقولون إنها عائق أكبر للنساء. بالمقارنة، ترى نسبة أقل أن غياب المهارات عائق يضر النساء بقدر غير متناسب. تقول الأغلبية (61 بالمئة) إنه عائق بنفس الدرجة للرجال والنساء، في حين يقول 13 بالمئة فقط إنه عائق أكبر في حق النساء، ويقول 14 بالمئة إنه عائق أكبر يعترض الرجال.

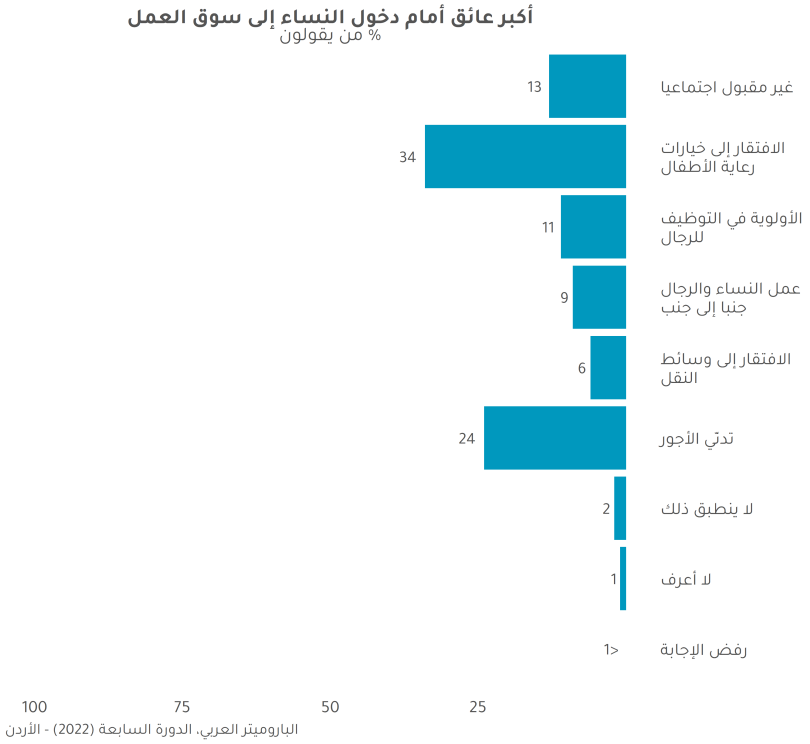

بالمقارنة، ينقسم الأردنيون حول لأي درجة يعد عمل الرجال والنساء معاً في أماكن عمل واحدة عائقاً يعترض دخول النساء قوة العمل. يقول النصف تقريباً (47 بالمئة) إنه ليس بعائق لأي من الجنسين، ويقول 3 من كل 10 أشخاص (29 بالمئة) إنه عائق بنفس الدرجة للرجال والنساء، فيما يرى 14 بالمئة أنه عائق أكبر للنساء.

ولدى السؤال عن أكبر عائق يعترض دخول النساء قوة العمل، كانت المشكلتان الأكثر ذكراً هما غياب رعاية الأطفال (34 بالمئة) وتدني الأجور (24 بالمئة)، ثم التصورات بأن عمل النساء غير مقبول مجتمعياً (13 بالمئة)، ومنح الرجال الأولوية في قرارات التوظيف (11 بالمئة) وغياب الفصل بين الجنسين في أماكن العمل (9 بالمئة). على أن النساء أكثر إقبالاً من الرجال على اختيار غياب رعاية الأطفال كعائق (40 بالمئة مقابل 27 بالمئة)، وكذلك الشريحة الأكبر من 30 عاماً، مقارنة بالشباب (18-29) (38 بالمئة مقابل 26 بالمئة).

كما يختلف أغلب المواطنين مع فكرة الفصل بين الرجال والنساء في أماكن العمل، لكن هناك أقلية ليست بالهينة تؤيد هذا الرأي. إجمالاً، يقول 42 بالمئة بضرورة الفصل بين الرجال والنساء في أماكن العمل.

وفي البيت، هناك تصور سائد بأن الرجال والنساء يجب أن يتشاركوا عدة مسؤوليات بنفس الدرجة. ترى الأغلبية (57 بالمئة) أن الأمهات والآباء عليهن/م مسؤولية مشتركة ومتساوية بمساعدة الأطفال في الدراسة، فيما يرى الثلث (34 بالمئة) بأن المسؤولية هنا تقع على الأم، فيما يقول 3 بالمئة إنها على الأب. عند السؤال عمن يجب أن يتحمل مسؤولية ميزانية البيت وقرارات الإنفاق، تقول نسب متساوية تقريباً إن الرجل والمرأة يجب أن يتشاركا المسؤولية (46 بالمئة) وأن الرجل يجب أن يكون المسؤول الأول عن هذا الأمر (43 بالمئة). يقول 8 بالمئة فقط إن المرأة هي التي يجب أن تكون مسؤولة. وفيما يخص مساعدة الأطفال على الدراسة، لا توجد اختلافات تُذكر في الآراء بين الرجال والنساء، وإن كانت النساء أكثر إقبالاً من الرجال بكثير على القول بأن قرارات الأسرة المالية يجب أن تكون مسؤولية مشتركة بالتساوي بين الأب والأم (52 بالمئة مقابل 41 بالمئة).

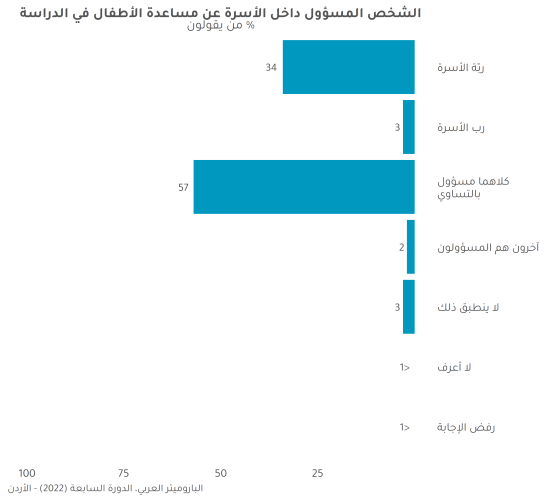

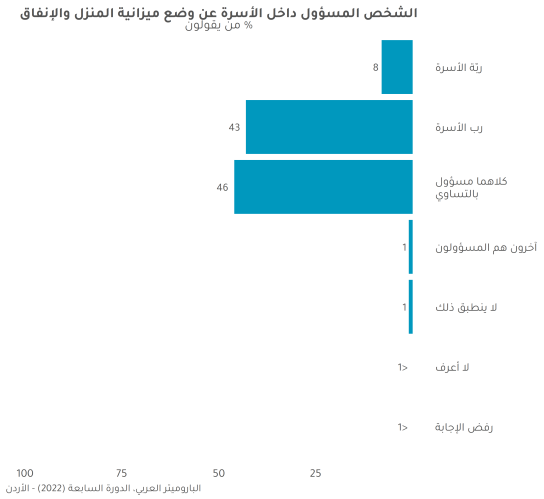

ورغم المكتسبات الكبيرة المتحققة للنساء خلال السنوات الأخيرة، فهناك بعض الأسباب للقلق من نتائج الاستطلاع فيما يخص المرأة. تظهر الدراسات من مختلف أنحاء العالم زيادة معدلات العنف ضد المرأة نتيجة لجائحة كورونا. يبدو أن الأردن لم يكن بالاستثناء. فلدى السؤال حول ما إذا كان العنف ضد المرأة قد زاد خلال السنة الماضية في تقدير المواطنين، يقول النصف (51 بالمئة) إنه قد زاد، مقارنة بـ 10 بالمئة ممن يرون أنه تراجع، ويقول 29 بالمئة إن معدلاته لم تتغير. يُلاحظ أن النساء أكثر إقبالاً من الرجال بواقع 18 نقطة مئوية على القول بزيادة العنف خلال السنة الماضية.

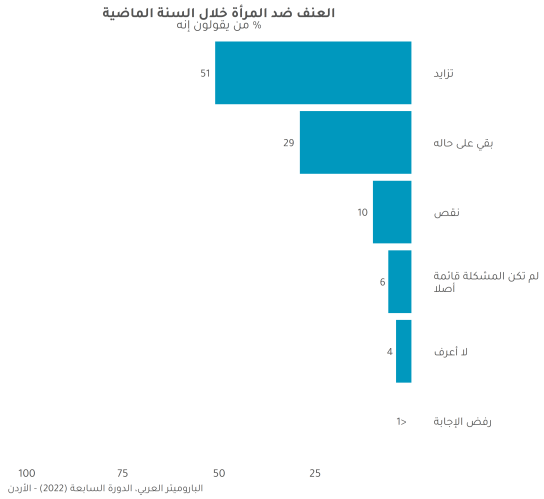

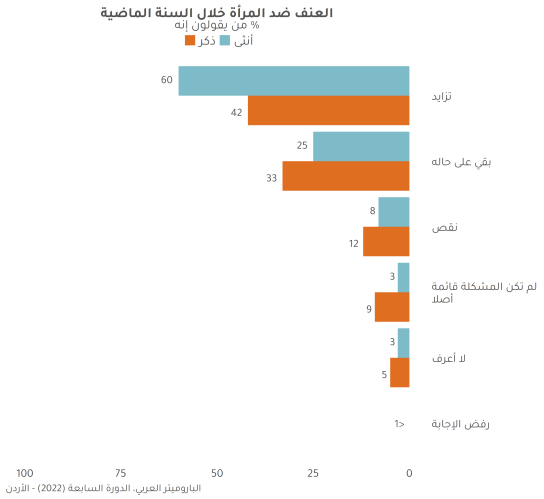

العلاقات الدولية

تتمتع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين - من بين القوى العالمية - بنفس القدر من الشعبية، حيث يقول النصف (51 بالمئة لكل منهما) إنهم يفضّلون هذه الدولة وتلك بدرجة كبيرة أو إلى حد ما. والأردنيون بين 18 و29 عاماً يقبلون على التعبير عن آراء إيجابية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من الأكبر سناً بواقع 6 نقاط مئوية. في الوقت نفسه، تحظى روسيا بشعبية أقل بكثير مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث يحمل 39 بالمئة آراءً إيجابية نحوها. ويُلاحظ أن

غزو روسيا لأوكرانيا قد حدث أثناء إجراء الاستطلاع، لكن هذا الحدث لا يبدو أنه قد أثر كثيراً على آراء الأردنيين. إذ أن من تم استطلاع آرائهم قبل الغزو عبّروا عن آراء أكثر إيجابية نوعاً تجاه روسيا، لكن الاختلاف لا يتجاوز هامش الخطأ.

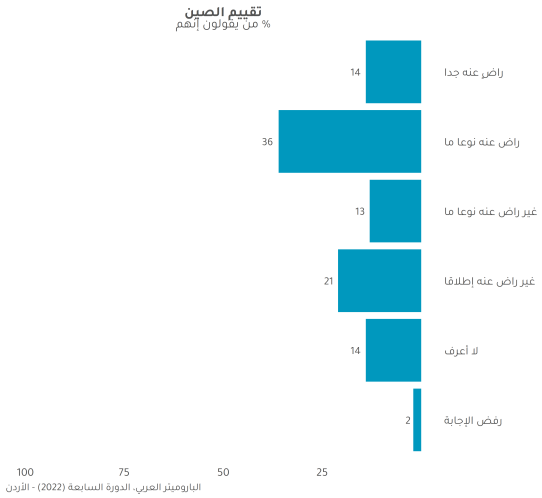

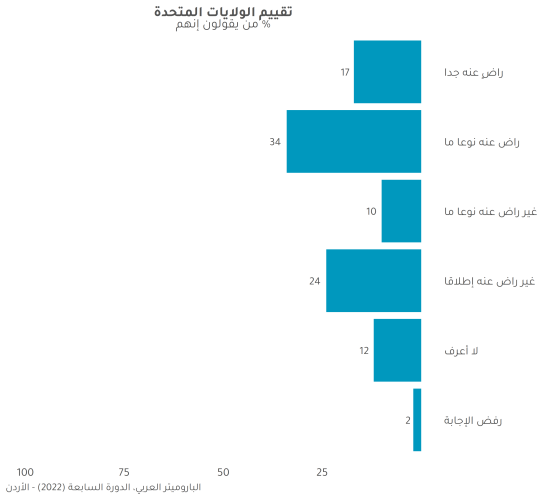

وينقسم الأردنيون إلى حد ما بين القوى الإقليمية. إذ تقول أغلبيات إنها تحمل آراء إيجابية تجاه كل من تركيا (72 بالمئة) والسعودية (62 بالمئة). وفي الوقت نفسه، يفضل النصف تقريباً المملكة المتحدة، وتصل النسبة إلى 21 بالمئة فقط في حالة إيران.

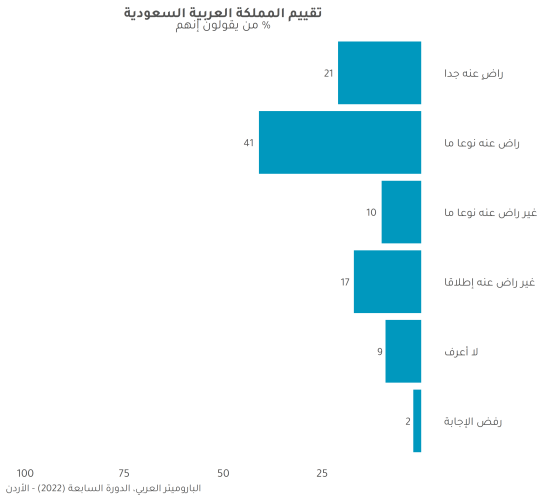

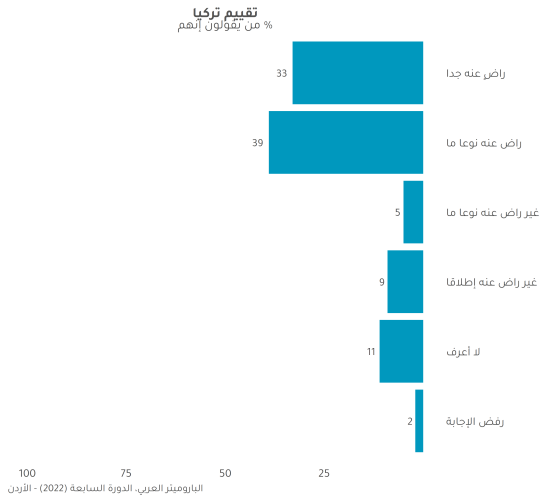

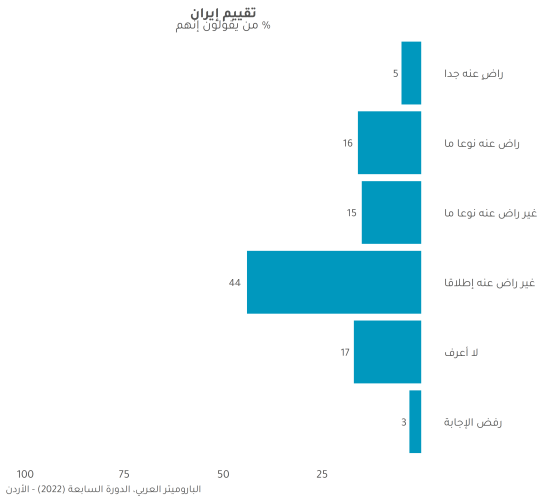

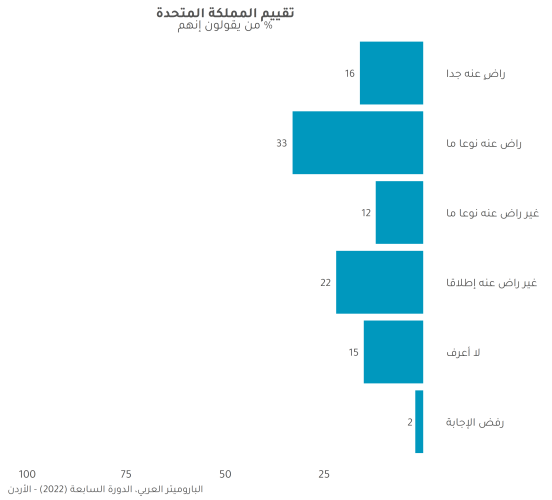

وآراء المواطنين منقسمة أيضاً فيما يخص تقوية العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية. من بين القوى العالمية، يرغب النصف في علاقات اقتصادية أقوى مع الصين، في حين ترى نسبة مماثلة ضرورة تحسين العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية (48 بالمئة). لكن الرغبة في تقوية العلاقات مع الدولتين قد تراجعت عموماً منذ 2018. في حالة الصين تراجعت بواقع 20 نقطة مئوية، بينما انحسرت بمقدار 9 نقاط مئوية في حالة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة نفسها. وهناك نسبة أقل تفضل علاقات اقتصادية أقوى مع روسيا (37 بالمئة)، وهي النسبة التي تراجعت 10 نقاط منذ 2018.

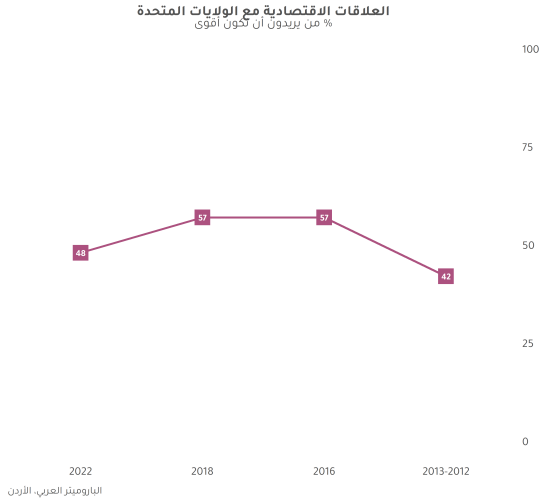

وفيما يخص القوى الإقليمية، ترغب الأغلبية في تقوية العلاقات الاقتصادية مع تركيا (62 بالمئة)، وهي النسبة الأعلى لدولة من بين الدول الأجنبية المشمولة في الاستطلاع. إلا أن هذه النسبة قد تراجعت 19 نقطة مئوية منذ 2018 عندما فضّل 81 بالمئة تقوية العلاقات الاقتصادية مع تركيا. في الوقت نفسه، يبدي أكثر من النصف الرغبة في تقوية أواصر العلاقات الاقتصادية مع السعودية (54 بالمئة)، لكن يمثل هذا المستوى انحساراً كبيراً بواقع 24 نقطة منذ 2016. بالمقارنة، يرغب أقل من النصف في علاقات اقتصادية أقوى مع المملكة المتحدة، بينما يشير 19 بالمئة فقط لرغبتهم في تقوية العلاقات الاقتصادية مع إيران.

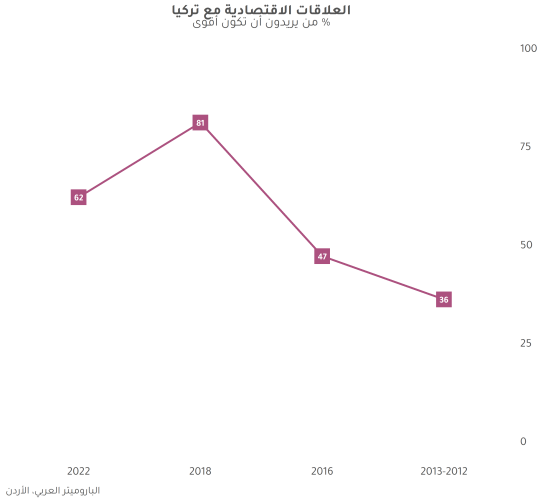

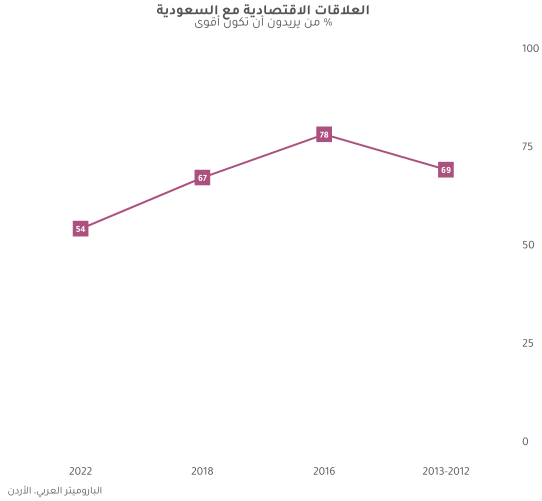

وعلى صعيد المساعدات الأجنبية، تفضل الأغلبية في الأردن أن تكون موجهة إلى التنمية الاقتصادية (56 بالمئة). ويفضل جميع مسارات إنفاقها الأخرى أقل من الخُمس، بما يشمل الإنفاق على التعليم (17 بالمئة) والبنية التحتية (12 بالمئة) وتعزيز المجتمع المدني (5 بالمئة) ودعم حقوق المرأة (4 بالمئة). تتسق هذه النتائج مع التحديات الاقتصادية العميقة التي عبّر الأردنيون عن إحساسهم بها كما يتبين أعلاه.

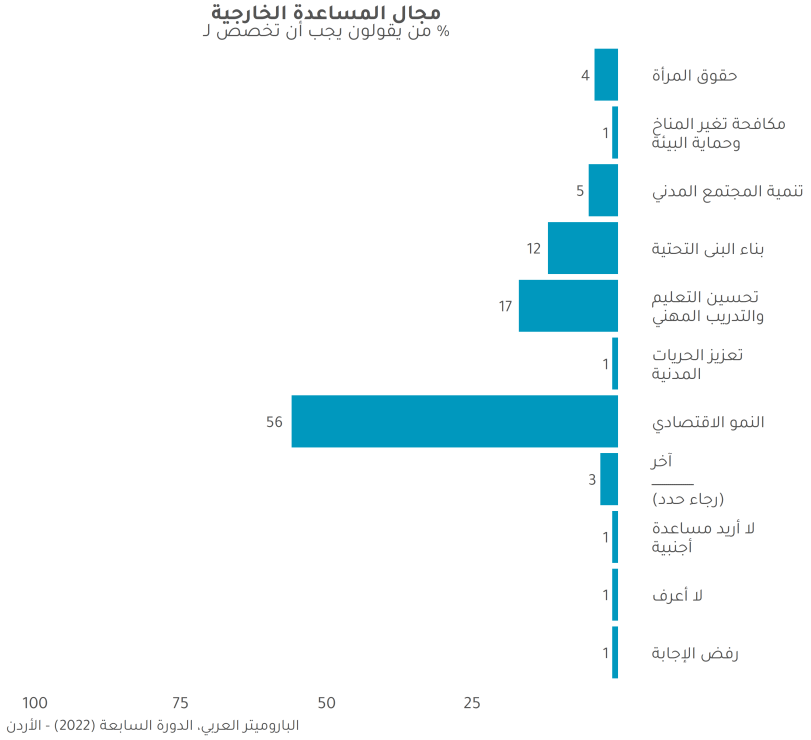

وتعد تصورات المواطنين حول المساعدات الأمريكية إيجابية نسبياً؛ إذ يقول 57 بالمئة إن المساعدات الأمريكية تقوي المبادرات التعليمية بدرجة كبيرة أو محدودة. وهناك نسبة أقل تقول إن المساعدات الأمريكية تؤدي لدعم حقوق المرأة وتقوية المجتمع المدني (51 بالمئة في هذه الحالة وتلك). لكن لدى السؤال عن الدافع الرئيسي لدى الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المساعدات للأردن، كانت الإجابة الأبرز هي "اكتساب النفوذ على الدولة" (50 بالمئة)، مقارنة بالخمس فقط ممن يختارون مقولة "تعزيز التنمية الاقتصادية"، ويقول 11 بالمئة إن سببها هو مساعدة المواطن العادي، ويقول 6 بالمئة إنها لتعزيز الاستقرار الداخلي.

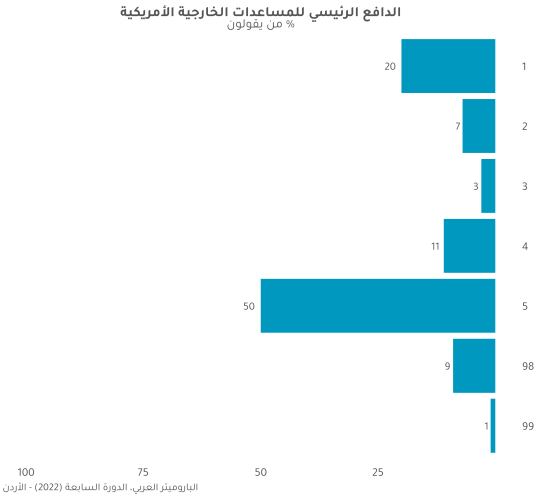

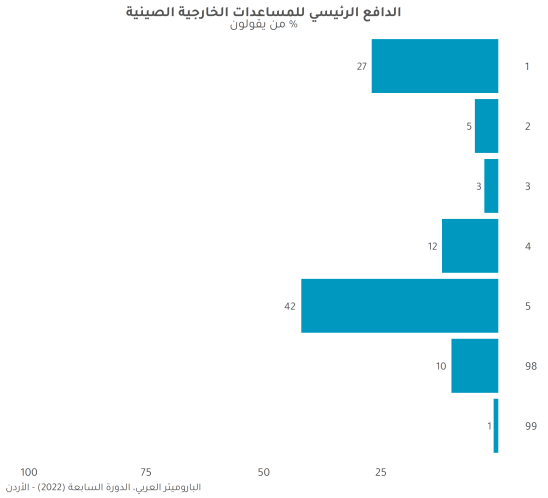

بالمقارنة، تذكر نسبة أقل أن المساعدات الصينية دافعها الأساسي هو اكتساب النفوذ (42 بالمئة) في حين تقول نسبة أكبر إن دافعها هو إحداث التنمية الاقتصادية (27 بالمئة). مستوى دعم السياسات الخارجية للرئيس الأمريكي جو بايدن منخفض عموماً، حيث يصف 28 بالمئة فقط من الأردنيين هذه السياسات بأنها جيدة أو جيدة جداً. على ذلك، فالكثير من الأردنيين (30 بالمئة) يقولون إنهم لا يعرفون عنها القدر الكافي، ما يُظهر أن هذه النسبة مدفوعة جزئياً في إجابتها بحقيقة أن بايدن لا يزال قائد جديد نسبياً. إلا أن تصنيفات بايدن لا تزال أفضل بكثير من مثيلتها بالنسبة للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الذي صنفه بصورة إيجابية 7 بالمئة فقط في الأردن في عام 2018. إضافة إلى ذلك، لدى توجيه السؤال المباشر، يقول رُبع الأردنيين إن سياسات بايدن الخارجية أفضل من ترامب، ويقول 37 بالمئة إنها مماثلة، ويقول 15 بالمئة إنها أسوأ، بينما يقول 22 بالمئة إنهم لا يعرفون عنها الكثير.

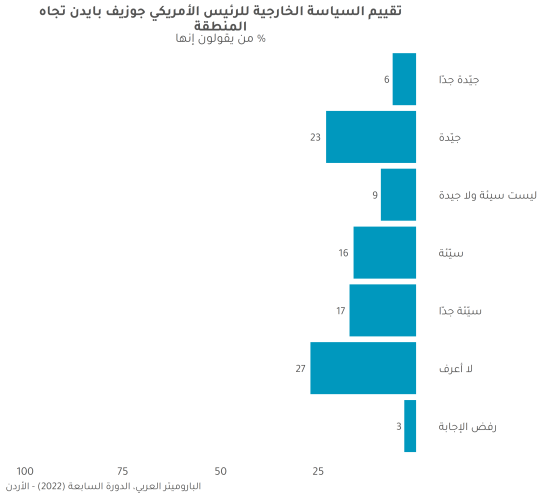

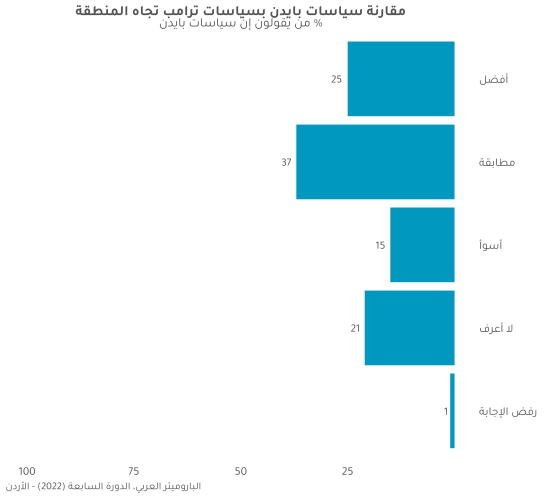

يعرب عن تفضيل سياسات الرئيس الصيني شي جيبينغ الخارجية 26 بالمئة من الأردنيين، وهي النسبة التي تعد أعلى نسبياً من تصنيفات سياسات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الخارجية (21 بالمئة). بالنسبة إلى بوتين، فهذا التصنيف أعلى مقارنة بـ 2018 بواقع 8 نقاط مئوية. يُلاحظ أن غزو بوتين لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022 قد حدث في منتصف فترة إجراء الاستطلاع، ما يعني أن آثار هذا الحدث الكاملة ربما لا تنعكس على بيانات الاستطلاع.

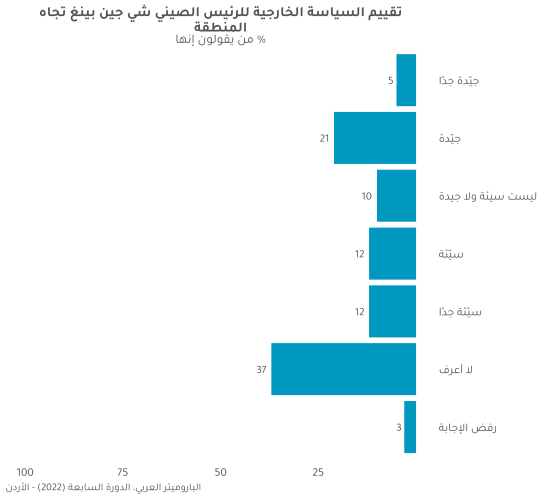

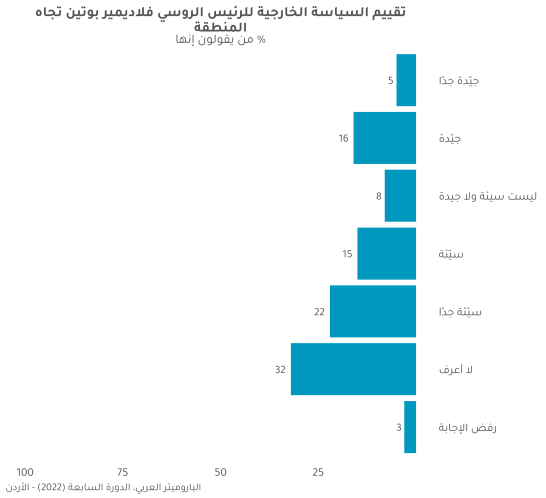

ومن بين القوى الإقليمية، يتبين أن نسبة 61 بالمئة من الأردنيين تفضل سياسات الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، وهو ما يعني انحسارا بواقع 16 نقطة مئوية منذ 2018. رغم أن هذه النسبة أقل، فلا تزال التصنيفات أعلى مقارنة بالقادة الإقليميين الآخرين، بما في ذلك ولي العهد الإماراتي محمد بن زايد (34 بالمئة) وولي العهد السعودي محمد بن سلمان (28 بالمئة) والمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي (8 بالمئة).

تقييم السياسة الخارجية للرئيس التركي رجب طيب اردوغان تجاه المنطقة
% من يقولون إنها

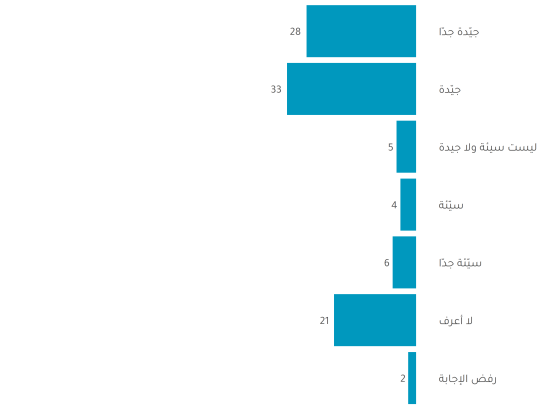

الباروميتر العربي، الدورة السابعة (2022) - الأردن

تقييم السياسة الخارجية لولي العهد السعودي محمد بن سلمان تجاه المنطقة
% من يقولون إنها

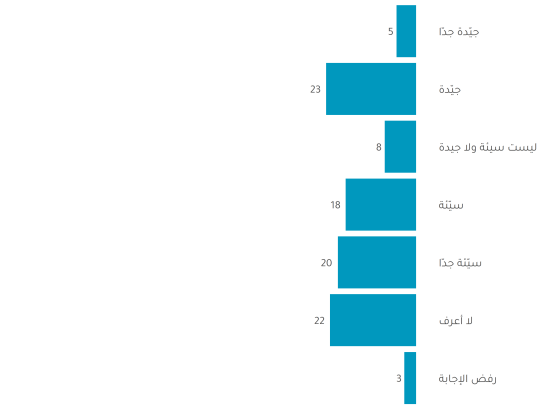

الباروميتر العربي، الدورة السابعة (2022) - الأردن

تقييم السياسة الخارجية لولي العهد الإماراتي محمد بن زايد تجاه المنطقة
% من يقولون إنها

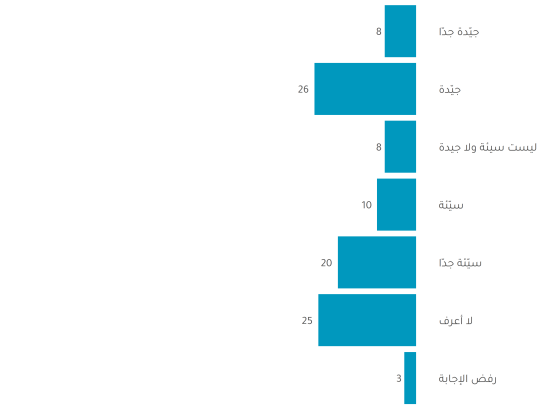

الباروميتر العربي، الدورة السابعة (2022) - الأردن

تقييم السياسة الخارجية للمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي تجاه المنطقة
% من يقولون إنها

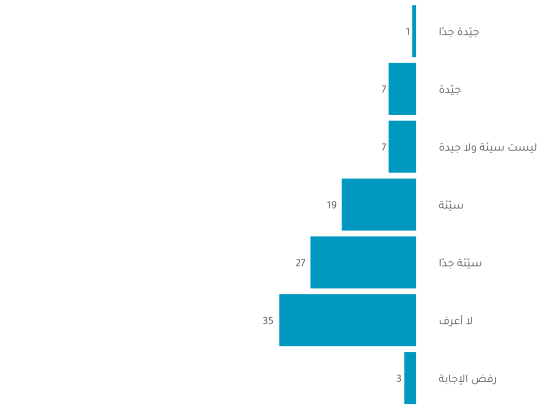

الباروميتر العربي، الدورة السابعة (2022) - الأردن

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.